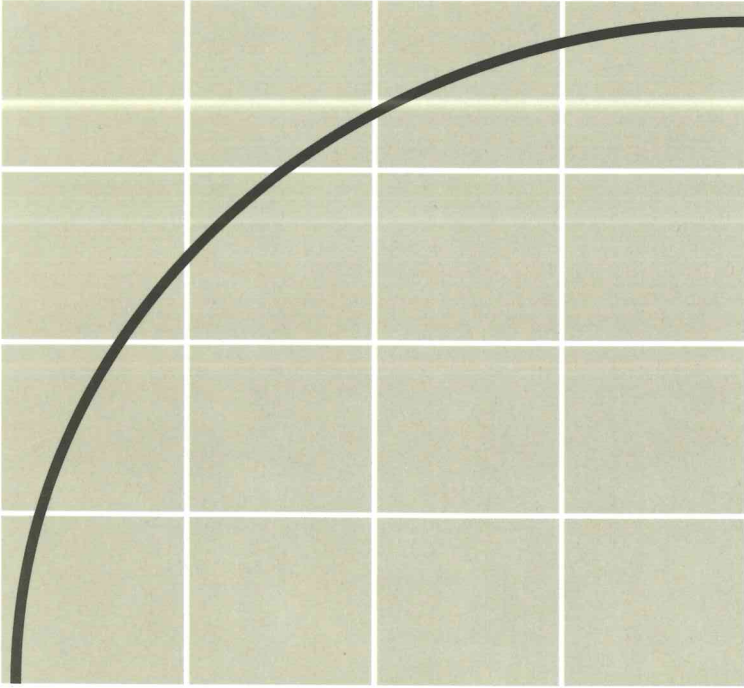


المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: سلام صلاح)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2015 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2015 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2015 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم جزئي من:



صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

تشرين الأول، 2015

تقديم

بصدور هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي نكون قد أنجزنا توثيق ونشر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حتى منتصف عام 2015 حسب البرنامج ودون تأخير، مما يستوجب تقديم الشكر والتقدير لجميع المشاركين في توفير البيانات والقائمين على جعل إصدار "المراقب" في مؤسساتنا الثلاث ممكناً. بالإضافة إلى التقارير الدورية التي تنتجها المؤسسات الثلاث التي نمتلها، يحتوي المراقب على صناديق مخصصة لعرض ونقاش مواضيع ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالاقتصاد الفلسطيني، واختيار هذه المواضيع هو امتياز للمحرر الذي يعتمد في ذلك على قراءاته ومتابعته للتطورات الاقتصادية في البلد وفي الخارج فيختار منها ما يرى أنه يلقي ضوء أو يفتح مدارك أو يثير اهتمام في مجالات عملية ونظرية. وعندما يلخص صندوق ما تقريراً صادراً عن جهة أخرى، أو نتائج مؤتمر أو ندوة، يرى المحرر فيها قيمة مضافة لفهم التطورات في المجالات التي يغطيها المراقب، فإن أية أحكام ترد هناك تعبر عن وجهة نظر أصحابها الذين يتحملون مسؤوليتها كمادة منشورة متاحة للعموم.

مع صدور هذا العدد، تكون فترة د. جهاد الوزير كمحافظ لسلطة النقد الفلسطينية قد شارفت على الانتهاء، ونرغب نحن زملاؤه في التقديم لهذا العدد، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المركزي ومدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، بالإشادة بقيادته المميزة لسلطة النقد الفلسطينية والانتجازات التي حققها على مدى فترتين متتاليتين على رأس هذه المؤسسة الهامة في السنوات الثماني الماضية، وشكره على دعمه المتواصل للمراقب، وكلنا ثقة أن التعاون مع سلطة النقد سيستمر بنفس الروح والوتيرة في المستقبل بقيادة المحافظ الجديد السيد عزام الشوّاء، الذي نهنئه على تعيينه ونتمنى له كل التوفيق والنجاح في هذه المهمة الجليلة.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

نبيل قسيس
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
1	1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد
1	2-1 بنية الناتج المحلي الإجمالي
2	3-1 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
5	صندوق 1: فوضى التشريع أثناء غياب المجلس التشريعي
6	2- سوق العمل
6	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
9	2-2 البطالة
11	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والكليات المتوسطة
12	4-2 الأجر وساعات العمل
13	5-2 إعلانات الوظائف الشاغرة
15	صندوق 2: اقتراحات البنك الدولي لتحسين مالية السلطة الوطنية
17	3- المالية العامة
18	1-3 الإيرادات العامة والمنح
20	2-3 النفقات العامة
21	3-3 الفائض/العجز المالي
22	4-3 تراكم المتأخرات
22	5-3 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)
23	6-3 الدين العام الحكومي
24	صندوق 3: مشكلة بند صافي الإقراض في الموازنة الحكومية
27	4- القطاع المصرفي
27	1-4 جانب الأصول (الموجودات)
30	2-4 جانب المطلوبات
32	3-4 مؤشرات أداء المصارف
33	4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض
33	5-4 نظام المدفوعات
34	6-4 الانتشار المصرفي
34	7-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة
35	8-4 بورصة فلسطين
38	صندوق 4: توسع الإقراض للقطاع الخاص: هل هناك ما يدعو للقلق؟

- 39 5- مؤشرات الاستثمار
- 39 1-5 تسجيل الشركات
- 40 2-5 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية
- 41 3-5 استيراد الأسمنت
- 41 4-5 تسجيل السيارات
- 42 5-5 النشاط الفندقي
- 43 صندوق 5: كل شيكل للخرينة يقابله شيكل تهرب في إسرائيل
- 43 6- الأسعار والقوة الشرائية
- 43 1-6 أسعار المستهلك
- 45 2-6 أسعار المنتج والجملة
- 45 1-2-6 الرقم القياسي لأسعار الجملة
- 45 2-2-6 الرقم القياسي لأسعار المنتج
- 45 3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
- 46 4-6 الأسعار والقوة الشرائية
- 47 صندوق 6: لماذا يتم استثناء الألماس من أرقام التجارة الخارجية في إسرائيل؟
- 48 7- التجارة الخارجية
- 48 1-7 الميزان التجاري
- 49 2-7 ميزان المدفوعات
- 50 3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي
- 51 صندوق 7: تكاليف دون مكاسب لفلسطين: تجديد اتفاق التجارة الحرة بين كندا وإسرائيل
- 52 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2014

الملخص التنفيذي

بنحو 0.8%. وارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 1.4% خلال نفس الفترة.

المالية العامة: تضاعف إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثاني من العام 2015، مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 5 مليار شيكل، وجاء هذا الارتفاع على خلفية إفراج إسرائيل عن إيرادات المقاصة التي كانت قد احتجزتها خلال الربع السابق من العام نفسه. كما ارتفع حجم المنح والمساعدات الدولية ليبلغ نحو مليار شيكل، لتشكّل نحو 20% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح. كذلك أيضاً ارتفع حجم الإنفاق الحكومي العام ليبلغ نحو 4 مليار شيكل، شكّل الإنفاق الجاري منها نحو 96%، والباقي للإنفاق التطويري. هذا يعني أنّ الرصيد الكلي للموازنة (أساس نقدي) حقق فائضاً بنحو مليار شيكل خلال الربع الثاني 2015، وهو ما أدى إلى تراجع الدين العام للحكومة الفلسطينية نهاية الربع الثاني 2015 بنحو 6.2% ليبلغ 8.9 مليار شيكل (17.7% من الناتج المحلي)، أكثر من نصفه عبارة عن دين محلي.

القطاع المصرفي: ارتفع إجمالي موجودات المصارف بنسبة 4.1% خلال الربع الثاني 2015 مقارنة مع الربع السابق ليبلغ حوالي 12.4 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية بمقدار 5.7%. وفي جانب الخصوم فقد ارتفعت ودائع الجمهور (المكوّن الأهم فيها) بنحو 5.4% لتبلغ حوالي 9.5 مليار دولار نهاية الربع الثاني 2015. وقد انخفضت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات بشكل طفيف بين الربعين المتلاحقين لتصل إلى 2.5%. أما صافي أرباح البنوك فقد انخفضت بمقدار 3.9 مليون دولار بين الربعين الثاني والأول 2015 لتصل إلى 32.2 مليون دولار، علماً بأن الفرق بين متوسط فائدة الإقراض والإيداع بين الربعين انخفضت على عملة الدولار ولكنها ارتفعت، وإن بشكل ضئيل، على عملة الدينار الأردني والشيكال.

بورصة فلسطين: بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 49 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2015، بانخفاض مقداره

يتناول هذا العدد من "المراقب" التطورات في أبرز المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2015. كما يضم عدداً من الصناديق التي تعالج مواضيع مرتبطة بالاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر. وفيما يلي تلخيص لأبرز النقاط التي يتناولها هذا العدد:

الناتج المحلي الإجمالي: وصل الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية إلى نحو 1.9 مليار دولار (بأسعار 2004 الثابتة) في نهاية الربع الثاني من العام 2015. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 6.0% مقارنة مع الربع الأول 2015 (5.1% في الضفة و8.9% في غزة)، وارتفاعاً بنسبة 2.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. أما فيما يتعلق بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من العام 2015 فقد بلغت 448.2 دولار، وهي أعلى بنسبة 5.2% مقارنة مع الربع السابق، وأقل بنسبة 0.9% مقارنة مع الربع المناظر لعام 2014. وعند تناول الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، يظهر استمرار وجود هوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، إذ بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثاني 2015 نحو 119% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

سوق العمل: ارتفع عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.2% بين الربعين الثاني والأول من العام 2015، وبنسبة 4.9% بين الربع الثاني 2015 والمناظر له من العام 2014 ليصل إلى 971 ألف شخص. وتوزع هؤلاء بين 60.4% في الضفة، و28.0% في غزة و11.6% يعملون في إسرائيل والمستعمرات. ويُشغّل القطاع العام 21.5% من إجمالي العمالة (37.8% في قطاع غزة). انخفض معدل البطالة في فلسطين بنحو 0.8 نقطة مئوية، إلى 24.8% خلال الربع الثاني 2015 مقارنة مع الربع السابق. وجاء الانخفاض هذا نتيجة انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة بمقدار 0.1 نقطة مئوية، وانخفاضه في الضفة الغربية بمقدار 0.9 نقطة مئوية. طرأ ارتفاع ملحوظ على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بلغ 1.2% بين الربعين الثاني والأول من العام 2015، وانخفاض في متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة

الربع. ويمثل هذا ارتفاعاً في العجز بنسبة 15.2% بالمقارنة مع الربع الأول 2015. ولقد تم تمويل عجز الميزان الجاري من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 413 مليون دولار. ويتوجب التنويه أن فائض الحساب الرأسمالي والمالي ديناً على الاقتصاد الوطني.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي: بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الثاني 2015 نحو 5,917 مليون دولار. شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 5.9% فقط، في حين استقطعت استثمارات الحافظة 19%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين حوالي 4,672 مليون دولار، شكّل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 51.1%. أمّا رصيد الدين الخارجي على فلسطين فبلغ حوالي 1.6 مليار دولار.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 7 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالاقتصاد الفلسطيني. ونورد فيما يلي تلخيصاً لأبرز محتويات الصناديق:

فوضى التشريع أثناء غياب المجلس التشريعي: يستعرض هذا الصندوق ورقة نشرتها مؤسسة (مواطن) تدرس القرارات بقوانين التي أصدرها الرئيس الفلسطيني منذ تعطل المجلس التشريعي عن العمل في العام 2007 وحتى 2014. بلغ عدد هذه القرارات 113 قراراً، منها 42 قراراً ذو ارتباط بالشأن الاقتصادي والتجاري. يتوصل التحليل المفصل للقرارات بقانون التي صدرت بناءً على توصيات الخطة التشريعية التي تبنتها الحكومة الفلسطينية، إلى عدد من النتائج منها وجود مخالفات لمبدأ دستورية القوانين في بعض تشريعات القرارات بقانون، ومخالفات دستورية لأحكام القانون الأساسي، ووجود فوضى تشريعية وتسرع في إصدار قوانين غير مدروسة كفاية وغير ناضجة أو متفق عليها بين المؤسسات وهيئات المجتمع المدني. كما أظهر التحليل أن التشريعات تسمح بتعدي السلطات الحكومية على الحقوق الأساسية للأفراد. كما تجاهلت بعض القرارات صلاحية المجلس التشريعي بخصوص مراجعة كل القرارات بقانون الصادرة أثناء غياب المجلس، للموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها كلياً.

48% عن الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني من العام 2015 عند 478.37 نقطة، متقدماً بـ 3.43 نقطة عن إغلاق الربع السابق.

مؤشرات الاستثمار: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2015 نحو 418 شركة، وهذا أعلى بمقدار 60 شركة مقارنة مع الربع السابق، و46 شركة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. بلغ إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2015 حوالي 64 مليون دينار أردني، بارتفاع بنسبة 72% مقارنة مع الربع السابق. أما بالنسبة إلى رخص الأبنية خلال الربع الثاني من العام 2015، فلقد بلغ عددها 2,345 وحدة حيث سجلت ارتفاعاً بنسبة 19% مقارنة مع الربع السابق. وشهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 28.1% في الربع الثاني 2015 مقارنة مع الربع الأول من العام 2015.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الثاني من العام 2015 بنسبة 0.85% مقارنة بالربع الأول من العام 2015، كما أنه سجل ارتفاعاً حاداً بنسبة 2.78% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع خلال الربع الثاني من العام 2015 على خلفية ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 2.52%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 1.87%، على الرغم من انخفاض أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 2.20%. أما فيما يتعلق بالقوة الشرائية، وهي التي تربط بين تغير الأسعار بالشيكل مع تبدل سعر صرف الدولار (والدينار) فلقد تحسنت القوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار الأردني (وينفقون بالشيكل) بنحو 9%.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: بلغ عجز الميزان التجاري للسلع "المرصودة" 1,028.9 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام 2015. فقد شكّلت كل من واردات وصادرات السلع المرصودة ارتفاعاً عن الربع السابق بنسب 13.5% و17.0% على التوالي. أما بالنسبة إلى الميزان الجاري في ميزان المدفوعات فلقد بلغ العجز نحو 372.7 مليون دولار خلال

الزيادة. وجاء الجواب على شاكلة "كلا ... ولكن!" يذكر التحليل أن سبب النمو الحاد يمكن أن يكون نتيجة الانطلاق من نقطة متدنية أصلاً، أو أنه يعبر عن "التميق المالي". المشكلة أن التحليل الإحصائي للأرقام المتوفرة لا يقود إلى دلائل قاطعة عن درجة المخاطر المترافقة مع نمو الاعتمادات في الأراضي الفلسطينية. ولكن غياب الدلائل الإحصائية القاطعة لا يعني أنه يمكن استبعاد إمكانية وجود توسع غير مبرر بالقروض. إذ أن نسبة القروض إلى الودائع ارتفعت من 31% في العام 2008 إلى 55% في العام 2014 وهو ما يشير إلى أن نمو الودائع لم يسر جنباً إلى جنب مع نمو القروض. صحيح أن سلطة النقد تقوم بعمل جيد، وأن رسملة المصارف عالية مقارنة بالمستويات الدولية، ونسبة الديون الفاشلة هي أقل من 3%، والسيولة جيدة. ولكن، يعود التحليل للتذكير بأن ملائمة الرسملة هي في انخفاض مستمر، وأن إدارة السيولة في المصارف مقيدة بسبب غياب سوق فعال للمعاملات بين البنوك ونتيجة التوتر في العلاقات السياسية مع إسرائيل وغياب الوصول إلى أسواق رأس المال.

كل شيكل للخرينة يقابله شيكل تهرب في إسرائيل: يلخص الصندوق تقرير قامت بإعداده لجنة في إسرائيل برئاسة المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، بهدف دراسة سبل الحد من استخدام النقد (الكاش) في الاقتصاد للحد من التهرب الضريبي المستقل في البلاد. وتشير تقديرات مصلحة الضرائب إلى أن اقتصاد الظل في إسرائيل يعادل نحو خمس النشاط الاقتصادي في البلاد. ولتوضيح مقدار التهرب، ذكر التقرير أنه لقاء كل شيكل يتم تحصيله كضريبة دخل من مكلف، يقابله شيكل يتهرب مواطن آخر من دفعه للخرينة. وينوه الصندوق بالاقتراحات التي أوصت بها اللجنة لتقليص استخدام النقد في المعاملات كونه الطريق الرئيسي لعمليات التهرب والتهرب وغسل الأموال.

لماذا يتم استثناء الألماس من أرقام التجارة الخارجية في إسرائيل؟: يسعى هذا الصندوق للإجابة على السؤال المذكور في العنوان ويتطرق إلى الملامح الرئيسية لصناعة الألماس وسوق الألماس العالمي. يذكر الصندوق أن هناك سبعة مراكز رئيسية في العالم لصقل الألماس والتجارة به، وأن تل أبيب هي واحد من تلك المراكز وإن لم تكن من أهمها. ويتم في إسرائيل صقل نحو 9% من إجمالي قيمة الألماس المصقول في العالم.

اقتراحات البنك الدولي لتحسين مالية السلطة الوطنية: تناول التقرير النصف سنوي الأخير للبنك الدولي موضوع مالية السلطة الوطنية. اعترف التقرير في البداية أن هناك قيوداً صارمة تحول دون تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية، وأن الوصول إلى الاستدامة المالية صعب المنال دون النمو الاقتصادي الحاد وهو أمر مرهون برفع القيود التي تفرضها إسرائيل على النشاط الاقتصادي. ولكن التقرير يؤكد أنه ما زال أمام الحكومة الفلسطينية مجال لترشيد الإنفاق والحد من الإهدار. كما يقدم أرقاماً دولية للمقارنة واقتراحات عملية للترشيد والإصلاح تحت ستة عناوين يتناولها الصندوق بشيء من التفصيل.

مشكلة بند صافي الإقراض في الموازنة الحكومية: يقتبس هذا الصندوق أهم ما جاء في الورقة الخلفية التي تم إعدادها لجلسة "الطاولة المستديرة" الحوارية التي عُقدت في "ماس" حول مشكلة بند صافي الإقراض في الموازنة الحكومية. وتوضح الورقة التطور التاريخي لنشأة هذا البند وتطور قيمته خلال الفترة 2003-2014. وتعرض الورقة إلى الإجراءات التي وضعتها الحكومة للحد من زيادة صافي الإقراض والتي أدت إلى تقليصه من 535 مليون في 2007 إلى 139 مليون في 2011. ولكن البند عاد إلى الارتفاع ثانية ووصل إلى 287 مليون دولار في العام 2014. تصوغ الورقة مجموعة من الاقتراحات لعلاج مشكلة زيادة صافي الإقراض. وتؤكد بشكل خاص على ضرورة التمييز عند الشروع في تنفيذ هذه السياسات بين الأسر غير القادرة على دفع فواتير المياه والكهرباء، والفئات الأخرى القادرة على دفع ثمن هذه الخدمات، حيث يجب إعمال القانون لإلزام الأخيرة بتسديد ما عليها ومحاربة سلوك عدم الدفع بكافة الوسائل القانونية. وتطرقت الورقة إلى عدداً من الإجراءات الإضافية، بما فيها، استكمال إصلاح كل من قطاع الكهرباء والمياه والمجاري، وتعديل الاتفاقيات مع المنتجين للكهرباء لتصبح اتفاقيات تجارية منافسة، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للتوسع بإنتاج الكهرباء من المصادر البديلة.

توسّع الإقراض للقطاع الخاص: هل هناك ما يدعو للقلق؟: قدّم صندوق النقد الدولي في تقريره النصف سنوي الأخير عن الاقتصاد الفلسطيني تحليلاً لموضوع الزيادة الحادة في القروض الاستهلاكية للقطاع الخاص في الضفة والقطاع. وتساءل التحليل في عنوانه إذا ما كان هناك داع للقلق حول تلك

تكاليف دون مكاسب لفلسطين: تجديد اتفاق التجارة الحرة بين كندا وإسرائيل: يتطرق هذا الصندوق إلى بعض الآثار التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني من اتفاقيات التجارة الحرة التي توقعها إسرائيل مع الدول الأخرى. ويذكر بأن كندا اعتبرت الأراضي الفلسطينية بمثابة "غلاف جمركي" داخل اقتصاد إسرائيل، ولذلك فإنها "وسعت" اتفاق تجارتها الحرة مع إسرائيل ليشمل الأراضي الفلسطينية عوضاً عن توقيع اتفاق تجارة حرة مستقل معها. يشير الصندوق إلى أنّ الأراضي الفلسطينية نادراً ما تستفيد من فرص التصدير الحر بدون تعرفه جمركية إلى كندا، في حين أنّ أسواق الأراضي الفلسطينية تظل مفتوحة أمام الصادرات الكندية التي تأتي عبر السوق الإسرائيلية.

وتتجمع كافة النشاطات المرتبطة بصقل الألماس والتجارة به، بما فيها بورصة الألماس، في أربعة عمارات شاهقة على حدود مدينة تل أبيب. يورد الصندوق أرقام واردات وصادرات إسرائيل من الألماس الخام والمصقول. وتحليل سريع للأرقام يتضح أنّ تجارة الألماس في إسرائيل هي تجارة "ترانزيت" إلى حد بعيد، إذ في حين بلغت قيمة صادرات الألماس 13% من إجمالي قيمة صادرات إسرائيل السلعية في العام 2014، إلا أنّ الصادرات الصافية (الصادرات - الواردات) للألماس لم تزد على 1.1% من الإجمالي. هذا السبب، بالإضافة إلى أن استيراد وتصدير الألماس يعتمدان على التطورات الاقتصادية في البلدان التي تستورد الألماس من إسرائيل ولا يدلل على التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الإسرائيلي ذاته، يفسّر سبب استثناء قيمة الألماس عند تحليل أرقام التجارة الخارجية في إسرائيل.

1- الناتج المحلي الإجمالي

1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2015 ارتفاعاً بمقدار 5.2% (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) مقارنة بالربع الأول من العام 2015، وانخفاضا بمقدار 0.9% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. وتوزع هذا بين نمو بمقدار نصف بالمائة في الضفة الغربية، وتراجع بمقدار 4.8% في قطاع غزة (انظر الجدول 1-1).

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً خلال الربع الثاني من العام 2015 بنسبة 6.0% مقارنة مع الربع الأول من العام 2015. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 2.1% فقط في الربع الثاني 2015 مقارنة بالربع الثاني 2014. من جهة أخرى، شهدت حصة

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2015		2014					النشاط الاقتصادي
الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
1,974.8	1,863.0	7,449.0	1,878.6	1,758.3	1,934.9	1,877.2	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1,501.3	1,428.1	5,742.5	1,470.9	1,414.1	1,454.0	1,403.5	- الضفة الغربية*
473.5	434.9	1,706.5	407.7	344.2	480.9	473.7	- قطاع غزة
448.2	425.9	1,734.6	432.6	407.9	452.2	441.9	ن.م.ج للفرد (دولار)
578.8	554.2	2,265.4	574.6	556.1	575.5	559.2	- الضفة الغربية*
261.2	241.9	970.3	228.7	194.7	274.4	272.5	- قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2014 والربع الأول 2015 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثاني 2015 هي الإصدار الأول، أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي

مئوية. كما طرأ انخفاض في حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.2 نقطة مئوية. بالمقابل ارتفعت حصة قطاع الأنشطة المالية والتأمين بمقدار 0.4 نقطة مئوية. (انظر الجدول 1-2).

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، بين الربع الثاني 2015 والربع المناظر من العام 2014، فيمكن ملاحظة انخفاض في حصة الصناعة التحويلية بمقدار 1.1 نقطة مئوية، وارتفاع في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 1.5 نقطة

جدول 1-2: التوزيع المنوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2015		2014					النشاط الاقتصادي
الربع الثاني	الربع الأول	السنة 2014	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
3.3	3.2	3.8	4.3	3.0	4.1	3.6	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
13.0	13.1	14.5	13.7	14.4	14.7	15.0	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
0.5	0.5	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6	التعدين واستغلال المحاجر
10.5	10.4	11.8	11.2	11.9	11.6	11.8	الصناعات التحويلية
1.4	1.5	1.5	1.3	1.1	1.8	2.0	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.6	0.7	0.6	0.6	0.7	0.7	0.6	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
8.9	7.2	7.2	7.1	6.6	7.4	7.5	الإنشاءات
17.7	18.5	17.3	16.7	16.0	17.4	19.2	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
1.7	1.8	1.6	1.7	1.5	1.6	1.6	النقل والتخزين
3.9	4.1	3.7	3.9	3.9	3.5	3.5	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
5.8	5.8	5.8	5.8	6.1	5.5	5.7	المعلومات والاتصالات
19.8	20.0	20.6	20.1	21.2	21.0	20.7	الخدمات
1.2	1.0	1.1	1.2	0.6	1.4	1.1	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
3.2	3.5	3.7	3.2	3.5	4.0	4.3	الأنشطة العقارية والإيجارية
1.7	1.9	1.8	2.0	1.7	1.8	1.7	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.8	0.6	0.7	0.5	0.7	0.8	0.7	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
6.6	6.9	7.1	7.0	7.8	7.0	6.9	التعليم
3.3	3.5	3.5	3.5	4.0	3.4	3.3	الصحة والعمل الاجتماعي
0.7	0.5	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6	الفنون والترفيه والتسليية
2.3	2.1	2.1	2.1	2.2	2.0	2.1	أنشطة الخدمات الأخرى
12.5	12.5	13.0	13.2	14.1	12.7	12.2	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-2.7	-2.8	-2.5	-2.6	-2.6	-2.3	-2.3	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
7.1	6.7	6.2	6.7	6.7	5.8	5.4	الرسوم الجمركية
8.9	9.8	8.7	9.3	9.0	8.5	7.8	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2014 والربع الأول 2015 وأولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثاني 2015 هي الإصدار الأول وأولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات
- الواردات = الناتج المحلي الإجمالي
(GDP = C + I + G + X - M)

يعرض الجدول التالي قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة
للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2014
والعام 2015. على ضوء المتطابقة الأساسية في الحسابات
القومية:

الربع الثاني 2015	الربع الثاني 2014	مليار دولار
1.80	1.79	الاستهلاك الخاص
0.43	0.40	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
0.54	0.51	الاستهلاك الحكومي
0.47	0.36	الصادرات
(1.27)	(1.13)	الواردات (-)
1.97	1.93	الناتج المحلي الإجمالي

يلاحظ من الأرقام أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين المتتاليين (بمقدار 2.1%) جاء أساساً من ارتفاع الاستثمار (التكوين الرأسمالي) بمقدار 7.5% وارتفاع التصدير بمقدار 30.6%. كذلك طرأ ارتفاع ملحوظ على الاستهلاك الحكومي بمقدار 5.9%. يعرض الجدول 1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة أعلى من التفصيل.

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار							فئة الاستخدام
2015		2014					
الربع الثاني	الربع الأول	السنة	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2,346.7	2,254.6	9,005.2	2,299.0	2,286.8	2,286.1	2,133.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
1,689.3	1,656.2	6,575.4	1,676.9	1,612.9	1,684.3	1,601.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر
537.8	475.7	2,039.2	500.3	583.1	510.9	444.9	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
119.6	122.7	390.6	121.8	90.8	90.9	87.1	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر
429.6	321.9	1,363.3	342.6	271.1	397.0	352.6	التكوين الرأسمالي الإجمالي
491.4	393.9	1,601.0	413.1	363.9	433.6	390.4	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
383.6	296.6	1,191.8	313.9	269.5	322.0	286.4	- المباني
107.8	97.3	409.2	99.2	94.4	111.6	104.0	- غير المباني
-61.8	-72.0	-237.7	-70.5	-92.8	-36.6	-37.8	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
-797.1	-739.1	-2,929.5	-728.5	-746.7	-778.8	-675.5	صافي الصادرات من السلع والخدمات
466.4	407.6	1,487.0	437.1	346.2	359.1	344.6	الصادرات
421.5	373.7	1,329.7	401.2	317.1	310.2	301.2	- السلع
44.9	33.9	157.3	35.9	29.1	48.9	43.4	- الخدمات
1,263.5	1,146.7	4,416.5	1,165.6	1,092.9	1,137.9	1,020.1	الواردات
1,167.7	1,047.5	4,015.4	1,068.4	991.1	1,022.3	933.6	- السلع
95.8	99.2	401.1	97.2	101.8	115.6	86.5	- الخدمات
-4.4	25.6	10.0	-34.5	-52.9	30.6	66.8	صافي السهو والخطأ
1,974.8	1,863.0	7,449.0	1,878.6	1,758.3	1,934.9	1,877.2	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2014 والربع الأول 2015 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثاني 2015 هي الإصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

نموأ حاداً بين الربعين المتناظرين بلغ 5.3% في حين ظل الإنفاق الاستهلاكي الخاص على حاله تقريباً.

✦ ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي (الاستثمار) بنحو 8.2% بين الربعين الثاني من العام 2015 والثاني 2014.

✦ ارتفاع العجز في صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) بمقدار 2.3% بين الربعين المتناظرين لتصل إلى 797 مليون دولار، على الرغم من الزيادة الحادة للغاية في قيمة الصادرات بنحو 30% بين الربعين المتناظرين (يعود جزء من الارتفاع هذا على تحسن طرق تسجيل قيم الصادرات المتحققة في الربع الأخير ولا يعكس بالضرورة زيادة فعلية).

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

✦ أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 19% في الربع الثاني من العام 2015. ولقد تم تمويل زيادة الإنفاق على الإنتاج من فائض الواردات على الصادرات، وهو الفائض الذي بلغ 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

✦ توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثاني من العام 2015 بين 72% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و22.9% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، في حين ذهب الباقي (5.1%) لإنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح. ولقد شهد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي

صندوق 1: فوضى التشريع أثناء غياب المجلس التشريعي

أصدرت المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) ورقة بعنوان "مراجعة القرارات بقانون الصادرة في الشأن الاقتصادي بين عامي 2002-2014".¹ والقرارات بقانون هي مجموعة القرارات التي صدرت من مكتب رئيس السلطة الوطنية، والتي لها قوة القانون، إبان توقف المجلس التشريعي الفلسطيني عن العمل منذ العام 2007 وحتى الآن. ويستند إصدار هذه التشريعات من السلطة التنفيذية، عوضاً عن السلطة التشريعية، على المادة 43 من القانون الأساسي المعدل، والتي تقول:

" لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتتمل التأخير، وفي غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون".

يستفاد من الأرقام التي جمعها "معهد الحقوق" في جامعة بيرزيت أن عدد القرارات بقانون التي أصدرها الرئيس الفلسطيني منذ مطلع العام 2007 وحتى نهاية 2014 بلغ 113 قرار بقانون. وأن عدد القرارات بقانون ذات البعد الاقتصادي/المالي منها بلغ 42. وتوزعت هذه بين 7 قرارات في المجال التجاري و35 قرار في المجال المالي (بما فيها قرارات إصدار الموازنة).²

توصلت ورقة مؤسسة "مواطن"، أثر التحليل المفصل للقرارات بقانون التي صدرت بناءً على توصيات الخطة التشريعية التي تبنتها الحكومة الفلسطينية، إلى عدد من النتائج نجملها بما يلي:

- ✧ أظهر التحليل وجود مخالفات لمبدأ دستورية القوانين في بعض تشريعات القرارات بقانون. على سبيل المثال، ظهرت إشكالية تتصل بقواعد نشر التشريعات، فقد تضمنت بعض التشريعات الصادرة ما يفيد بسيان القرارات بقانون قبل نشرها، وفي ذلك مخالفة دستورية لأحكام القانون الأساسي سيما المادة 116 منه. كما ظهرت إشكالية منح صلاحيات لجهات رسمية، بخلاف ما أورده القانون الأساسي. ومن ذلك ما نصت عليه بعض القرارات بقانون التي منحت رئيس السلطة صلاحية إصدار تشريعات ثانوية بخلاف ما نص عليه القانون الأساسي سيما في المواد 69، و70 منه.
- ✧ أظهرت الدراسة أن بعض القرارات بقانون منحت صلاحيات مطلقة لجهات محددة دون مراجعة من، أو مع، أية جهة أخرى. ومن ذلك مثلاً منح بعض إقرارات بقانون صلاحيات للوزراء في إعطاء إعفاءات للشركات دون الرجوع إلى، أو المصادقة من جهة تنفيذية أو تشريعية أخرى.
- ✧ أظهرت بعض التشريعات أن حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة 43 من القانون الأساسي كشرط لصدور قرار بقانون لم يكن متوفراً دائماً. ومن الأمثلة على ذلك، القرار بقانون الصادر بشأن إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، إذ صدر قرار بقانون بشأن إنشائها عام 2009، إلا أنها لم تتشكل حتى الآن.
- ✧ أظهرت بعض التشريعات تعدي السلطات الحكومية على بعض الحقوق الأساسية للأفراد، كما كان الأمر في القرار بقانون الصادر بشأن تعديل قانون المصارف. إذ أن هذا القرار منح سلطة النقد الحق في انتهاك السرية المصرفية، بل والسرية الشخصية. زد على ذلك إقرار تبادل المعلومات الخاصة بعملاء البنك مع جهات لم تحددها التشريعات المذكورة، وكل ذلك في سبيل تقادي مجرد شبهات باحتمالية وجود جرائم لها علاقة بغسيل الأموال.
- ✧ ظهر أن هناك فوضى تشريعية وتسرع في إصدار قوانين غير مدروسة كفاية وغير ناضجة أو متفق عليها بين المؤسسات وهيئات المجتمع المدني. على سبيل المثال تم إصدار عدد من التعديلات المتلاحقة على قانون ضريبة الدخل، وكانت التعديلات غير مفهومة المقصد، كما

¹ محمد القيسي: "مراجعة القرارات بقانون الصادرة في الشأن الاقتصادي بين عامي 2007-2014". المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) وسكرتارية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. رام الله، 2015.

² بلغ عدد القرارات بقانون التي صدرت في العام 2014 21، منها 4 فقط على علاقة بالشؤون الاقتصادية: تعديل ضريبة الدخل، قانون التأجير التمويلي، تعديل قانون تشجيع الاستثمار وأخيراً قانون الشراء العام الذي تم تعديله أيضاً في العام نفسه. (انظر المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 40). كما بلغ عدد القرارات بقانون التي صدرت منذ بداية 2015 وحتى نهاية شهر نيسان 5 قرارات بقانون.

كانت تلك التشريعات متعارضة بشكل جسيم مع بعضها البعض، وتستهدف دائماً ذات النصوص. وظهرت الفوضى في التشريع أيضاً بالعلاقة مع تعديلات قانون تشجيع الاستثمار، إذ أنّ تبديل الحكومة قلب قواعد القانون رأساً على عقب.

✧ أظهرت التشريعات الصادرة الصراع بين مؤسسات السلطة المختلفة، وكان الهدف الرئيس من وراء إصدار بعض التشريعات يقوم فقط على تنازع الصلاحيات. ومن الأمثلة على ذلك، ما ظهر في تعديل ومحاولات تعديل قانون التأمين. فالتعديل الصادر بقرار بقانون كان هدفه فقط استبعاد وكيل وزارة المالية من رئاسة مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي الطرق.

✧ تجاهلت بعض القرارات بقانون صلاحية المجلس التشريعي بخصوص مراجعة كل القرارات بقانون الصادرة أثناء غياب المجلس. وظهر ذلك جلياً في أنّ معظم القرارات بقانون تضمنت نصاً خاصاً يقول بأنّ دور المجلس التشريعي محصور في إقرار القانون فيما بعد وليس نقاشه وتقييمه. وهذا يعني أنّ دور المجلس بات محصوراً في المصادقة على ما قامت به السلطة التنفيذية.

2- سوق العمل

1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثاني من العام 2015 في الأراضي الفلسطينية 45.7% مقارنة مع 46.0% في الربع المناظر من العام 2014 (انظر الجدول 1-2). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنحو 45 ألف عامل بين الربعين المتناظرين، وبمقدار 21 ألف (بنسبة 2.2%) بين الربعين الثاني والأول من العام 2015 (انظر الجدول 2-2). ويبدو الارتباط الإيجابي بين نسبة المشاركة وأعداد العاملين منطقياً، إذ أنّ ارتفاع عدد من يجدون عملاً يشجع الآخرين (الذين تطلق عليهم صفة المحبطين من إمكانية إيجاد عمل) على الدخول في سوق العمل.

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2013-2015 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015
كلا الجنسين												
الضفة الغربية	45.0	44.4	44.9	45.7	45.0	47.2	46.4	46.3	46.4	46.6	45.6	46.2
قطاع غزة	40.5	40.4	41.4	42.4	41.2	44.8	45.2	42.8	44.9	44.4	45.5	44.9
الضفة والقطاع	43.4	43.0	43.6	44.5	43.6	46.3	46.0	45.0	45.8	45.8	45.6	45.7
ذكور												
الضفة الغربية	71.3	70.9	71.3	71.6	71.3	73.8	73.4	73.6	72.9	73.4	72.2	72.6
قطاع غزة	65.0	64.8	66.4	67.1	65.8	68.5	69.0	66.0	69.5	68.2	70.7	68.8
الضفة والقطاع	69.0	68.7	69.5	70.0	69.3	71.9	71.8	70.8	71.6	71.5	71.7	71.2
إناث												
الضفة الغربية	18.0	17.3	17.8	19.0	18.0	19.8	19.0	18.3	19.2	19.1	18.3	19.1
قطاع غزة	15.4	15.4	15.8	17.2	16.0	20.5	20.8	19.0	19.7	20.0	19.7	20.9
الضفة والقطاع	17.1	16.6	17.1	18.3	17.3	20.1	19.7	18.5	19.4	19.4	18.8	19.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2013-2015

مكان العمل	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015
القوة البشرية (ألف)	2,615	2,638	2,661	2,684	2,649	2,708	2,728	2,754	2,777	2,742	2,801	2,824
القوى العاملة	1,134	1,133	1,161	1,194	1,155	1,254	1,254	1,239	1,273	1,255	1,276	1,291
عدد العاملين (ألف)	862	900	886	893	885	926	926	880	936	917	950	971
الضفة الغربية (%)	58.5	58.3	57.8	59.6	58.6	59.9	61.1	62.4	61.0	61.1	59.6	60.4
قطاع غزة (%)	30.7	31.0	30.5	28.5	30.2	28.2	27.0	25.7	27.7	27.2	28.7	28.0
إسرائيل والمستوطنات (%)	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9	11.9	11.9	11.3	11.7	11.7	11.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015، رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أنّ القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2015، مستوعباً 67.4%، وكذلك الأمر في قطاع غزة حيث يشغل القطاع الخاص أكثر من نصف العاملين هناك. ولكن نسبة العاملين في القطاع العام في غزة تفوق نظيرتها في الضفة الغربية (37.8% مقارنة مع 15.1% فقط).

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع 2013-2015 (%)

القطاع	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015
فلسطين												
قطاع عام	23.6	22.5	22.9	23.1	23.0	22.9	22.4	23.5	22.9	22.9	23.2	21.5
قطاع خاص	62.4	63.6	62.4	62.4	62.7	62.2	62.7	61.5	62.5	62.3	61.6	63.8
قطاعات أخرى	3.2	3.2	3.0	2.8	3.1	3.0	3.0	3.1	3.3	3.1	3.5	3.1
إسرائيل ومستوطنات	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9	11.9	11.9	11.3	11.7	11.7	11.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الضفة الغربية												
قطاع عام	16.6	16.4	17.1	16.4	16.6	15.9	15.6	15.8	16.5	16.0	16.8	15.1
قطاع خاص	66.1	66.4	64.3	65.4	65.5	65.7	66.4	66.5	66.3	66.2	65.0	67.4
قطاعات أخرى	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8	1.7	1.7	1.6	1.7	1.8	1.3
إسرائيل ومستوطنات	15.6	15.5	16.8	16.4	16.1	16.6	16.3	16.0	15.6	16.1	16.4	16.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة												
قطاع عام	39.3	36.2	36.2	39.5	37.8	40.5	40.7	45.7	39.6	41.5	38.9	37.8
قطاع خاص	54.2	57.3	58.2	55.1	56.2	53.6	52.8	47.0	52.8	51.7	53.3	54.4
قطاعات أخرى	6.5	6.5	5.6	5.4	6.0	5.9	6.5	7.3	7.6	6.8	7.8	7.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015، رام الله- فلسطين.

أما فيما يتعلق بالحالة الوظيفية، يشير الجدول (2-4) إلى ثبات نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بين الربعين الثاني والأول من العام 2015. وجاء هذا نتيجة انخفاض النسبة في الضفة الغربية بمقدار 0.9 نقطة وارتفاعها في قطاع غزة بمقدار 2.1 نقطة. كما يلاحظ انخفاض نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في قطاع غزة بمقدار 1.7 نقطة مئوية خلال الربع الأول والثاني من العام 2015.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة الوظيفية والمنطقة لأربع الأعوام 2013-2015 (%)

الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	العام 2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	المنطقة والحالة العملية
الضفة الغربية												
7.6	6.6	7.4	7.1	7.1	6.5	6.7	7.1	6.8	7.1	7.1	7.5	صاحب عمل
20.3	20.6	19.5	20.4	18.8	19.5	18.6	18.4	18.9	18.8	18.4	17.5	يعمل لحسابه
63.8	64.7	64.6	64.2	66.1	66.9	67.6	65.9	64.6	65.9	65.8	67.6	مستخدم بأجر
8.3	8.1	8.5	8.3	8.0	7.1	7.1	8.6	9.7	8.2	8.7	7.4	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
قطاع غزة												
3.0	3.5	3.9	3.8	3.7	7.6	7.5	4.1	3.6	5.2	4.2	3.3	صاحب عمل
13.8	13.7	17.3	17.1	15.9	20.2	18.8	17.4	19.1	18.5	16.3	15.8	يعمل لحسابه
79.3	77.2	75.7	75.2	77.2	63.5	64.8	73.3	73.8	71.6	72.9	75.1	مستخدم بأجر
3.9	5.6	3.1	3.9	3.2	8.7	8.9	5.2	3.5	4.7	6.6	5.8	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
فلسطين												
6.3	5.7	6.4	6.2	6.2	3.5	4.5	6.2	5.9	6.5	6.2	6.2	صاحب عمل
18.5	18.6	18.9	19.5	18.1	17.6	18.3	18.1	19.0	18.7	17.8	17.0	يعمل لحسابه
68.2	68.3	67.7	67.3	69.0	76.1	74.6	68.2	67.2	67.6	68.0	69.9	مستخدم بأجر
7.0	7.4	7.0	7.0	6.7	2.8	2.6	7.5	7.9	7.2	8.0	6.9	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

التجارة والمطاعم والفنادق في فلسطين بمقدار 0.5 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق. كما شهدت نسبة العاملين في قطاع الخدمات انخفاضاً أيضاً بلغ 0.8 نقطة مئوية في فلسطين مقارنة مع الربع السابق (انخفضت بمقدار 0.7 في الضفة الغربية مقابل انخفاضاً بمقدار 0.3 نقطة مئوية في القطاع).

تشير البيانات الربعية إلى حدوث بعض التغير في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثاني والأول من العام 2015. ويبين الجدول 2-5 ارتفاعاً في نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجه بمقدار 0.4 نقطة مئوية خلال هذه الفترة (ارتفاع 1.1 نقطة في الضفة وانخفاض 1.5 في غزة)، في حين انخفضت نسبة العاملين في

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2013-2015 (%)

الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	العام 2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	النشاط الاقتصادي والمنطقة
فلسطين												
9.1	8.7	10.4	10.8	9.3	11.2	10.2	10.5	11.0	10.3	11.2	9.6	الزراعة والصيد والحراجه
13.3	12.6	12.6	12.4	12.7	12.8	12.4	12.2	11.6	11.3	12.3	13.5	محاجر وصناعة تحويلية
15.2	14.9	15.3	15.1	16.0	15.0	14.9	15.6	15.2	16.4	15.7	15.0	البناء والتشييد
20.9	21.4	20.2	20.0	19.4	20.2	21.1	19.6	20.4	20.6	19.0	18.5	التجارة والمطاعم والفنادق
5.8	5.9	5.4	5.9	5.0	5.1	5.7	6.4	6.0	6.4	6.6	6.7	النقل والتخزين والاتصالات
35.7	36.5	36.1	35.8	37.6	35.7	35.7	35.7	35.8	35.0	35.2	36.7	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	العام 2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	النشاط الاقتصادي والمنطقة
الضفة الغربية												
10.0	8.9	11.1	11.5	10.5	11.7	10.6	11.5	12.1	11.2	12.2	10.3	الزراعة والصيد والحراجة
16.5	15.5	15.4	15.3	15.5	15.6	15.3	15.1	14.4	14.1	15.2	16.8	محاجر وصناعة تحويلية
19.4	19.8	20.2	20.2	21.1	19.8	19.7	19.3	19.2	20.5	18.9	18.6	البناء والتشييد
21.0	22.0	20.6	20.5	19.9	20.5	21.5	19.8	20.4	20.4	19.3	19.0	التجارة والمطاعم والفنادق
5.3	5.3	5.0	5.4	4.6	4.8	5.3	5.6	5.6	5.2	6.0	5.7	النقل والتخزين والاتصالات
27.8	28.5	27.7	27.1	28.4	27.6	27.6	28.7	28.3	28.6	28.4	29.6	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
قطاع غزة												
6.7	8.2	8.6	9.0	5.8	10.0	9.4	8.4	8.0	8.3	9.2	8.2	الزراعة والصيد والحراجة
5.2	5.3	4.9	4.8	4.7	5.3	4.9	5.3	4.4	4.9	5.7	6.2	محاجر وصناعة تحويلية
4.2	2.5	2.0	1.8	1.3	2.2	2.6	7.0	5.2	7.0	8.7	6.9	البناء والتشييد
20.5	20.0	19.2	18.6	18.3	19.5	20.2	19.2	20.4	21.0	18.3	17.3	التجارة والمطاعم والفنادق
7.1	7.4	6.6	7.4	6.1	6.0	6.6	8.3	7.1	9.2	7.9	8.9	النقل والتخزين والاتصالات
56.3	56.6	58.7	58.4	63.8	57.0	56.3	51.8	54.9	49.6	50.2	52.5	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

2-2 البطالة

انخفض معدل البطالة في فلسطين بنحو 0.8 نقطة مئوية، إلى 24.8% خلال الربع الثاني 2015 مقارنة مع الربع السابق. وجاء الانخفاض هذا نتيجة انخفاض طفيف للغاية في معدل البطالة في قطاع غزة (بمقدار 0.1 نقطة مئوية)، وانخفاض في الضفة الغربية بمقدار 0.9 نقطة مئوية. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، فلقد انخفض المعدل بمقدار 1.4 نقطة مئوية كحصيلة لانخفاضه في الضفة بمقدار 0.6 نقطة مئوية وبنحو 3 نقاط مئوية في القطاع (انظر الجدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2013-2015 (%)

الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	العام 2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	المنطقة والجنس
فلسطين												
21.0	22.8	23.9	23.8	25.8	22.6	23.3	20.6	23.1	20.3	17.6	21.2	ذكور
38.9	36.2	38.4	36.5	41.5	39.4	36.5	35.0	33.5	37.8	33.6	35.3	إناث
24.8	25.6	26.9	26.5	29.0	26.2	26.2	23.4	25.2	23.7	20.6	23.9	المجموع
الضفة الغربية												
12.7	14.4	15.2	15.2	16.7	13.2	15.9	16.8	16.9	16.8	14.9	18.6	ذكور
26.2	24.4	27.4	26.0	29.6	26.9	27.1	25.9	23.2	28.2	25.1	27.4	إناث
15.4	16.3	17.7	17.4	19.2	16.0	18.2	18.6	18.2	19.1	16.8	20.3	المجموع
قطاع غزة												
36.3	37.9	40.1	39.6	43.5	40.1	37.4	27.8	34.8	26.9	22.7	26.3	ذكور
59.5	55.2	56.8	54.3	61.5	59.3	52.4	53.1	53.4	56.7	50.4	51.6	إناث
41.5	41.6	43.9	42.8	47.4	44.5	40.8	32.6	38.5	32.5	27.9	31.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الثاني 2015 ما يلي:
 (62.1% للإناث، 33.5% للذكور). وهذا يوحي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر الجدول 2-7).

✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 38.7%

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2013-2015 (%)

الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	العام 2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	الفئات العمرية
كلا الجنسين												
38.7	41.0	43.6	44.5	46.8	41.2	42.1	41.0	43.2	42.6	37.0	40.9	24-15
28.9	29.2	30.6	29.8	32.2	31.0	29.4	25.2	27.9	25.5	22.0	25.2	34-25
13.5	14.1	14.8	13.5	16.6	14.4	14.9	12.1	12.7	11.3	11.4	13.1	44-35
12.8	12.6	15.0	14.8	17.1	14.1	13.9	12.1	13.4	10.5	10.0	14.5	54-45
12.3	11.6	10.6	8.3	9.2	12.0	12.7	9.4	10.9	10.1	6.8	9.9	+55
24.8	25.6	26.9	26.8	29.0	26.2	26.2	23.4	25.2	23.7	20.6	23.9	المجموع
ذكور												
33.5	37.6	39.9	41.4	42.7	36.8	38.9	36.9	40.5	37.7	32.4	36.9	24-15
21.7	22.8	23.0	22.9	24.5	23.0	21.8	18.1	21.4	17.8	14.9	18.1	34-25
11.8	13.6	13.9	12.9	16.3	12.6	13.9	11.9	12.8	11.0	11.0	12.8	44-35
13.8	13.5	16.4	16.0	18.7	15.6	15.3	13.6	15.0	11.8	10.9	16.8	54-45
14.3	13.4	12.5	9.7	11.0	13.9	15.3	11.2	13.3	12.0	8.1	11.5	+55
21.0	22.8	23.9	23.8	25.8	22.6	23.3	20.6	23.1	20.3	17.6	21.2	المجموع
الإناث												
62.1	58.0	62.8	60.3	66.4	64.0	60.1	64.7	59.5	69.3	65.2	64.4	24-15
49.6	49.0	53.0	50.5	55.8	54.8	51.0	48.0	47.3	50.8	45.8	48.1	34-25
20.1	16.2	18.2	15.7	17.8	20.7	18.9	13.1	12.6	12.7	12.9	14.3	44-35
7.8	8.6	9.2	9.7	10.1	8.5	8.8	5.3	6.6	4.4	6.1	4.1	54-45
2.9	1.9	2.3	1.7	0.3	3.9	2.9	0.5	-	-	-	2.2	+55
38.9	36.2	38.4	36.5	41.5	39.4	36.5	35.0	33.5	37.8	33.6	35.3	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

الذكور مع ارتفاع التعليم إلا أنها ترتفع مع ازدياد التعليم عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 48.7% بينما ينخفض إلى 8.1% عند اللواتي لم يحصلن على أي تعليم (انظر الجدول 2-8).

✧ أنها متركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور والعكس عند الإناث: بلغ معدل البطالة 25.3% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما يبلغ 17.6% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. ولكن الأمر معكوس عند الإناث، ففي حين تتخفف البطالة بين

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2013-2015 (%)

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015
كلا الجنسين												
0	18.5	6.2	10.2	16.8	13.0	15.7	10.0	18.2	18.6	15.3	13.7	17.6
6-1	21.3	15.7	20.0	22.2	19.8	25.3	24.8	29.5	23.8	25.8	21.4	26.6
9-7	21.8	19.5	21.7	23.8	21.7	23.0	23.0	27.3	25.2	24.6	24.8	22.4
12-10	21.6	18.6	20.1	23.5	21.0	23.5	22.8	25.7	24.3	24.1	25.0	20.5
+13	28.3	25.0	29.5	28.7	27.9	30.9	32.2	33.2	30.0	31.6	27.8	29.7
المجموع	23.9	20.6	23.7	25.2	23.4	26.2	26.2	29.0	26.5	26.9	25.6	24.8
ذكور												
0	26.2	14.1	23.4	35.2	25.3	27.5	22.8	30.3	32.2	28.1	25.2	25.3
6-1	24.3	17.5	22.3	26.1	22.6	29.2	28.4	32.5	26.7	29.2	23.2	29.0
9-7	23.2	20.4	23.0	25.4	23.0	24.5	23.7	28.7	26.8	25.9	25.6	23.1
12-10	22.0	18.9	20.5	24.5	21.5	24.1	23.0	26.5	24.8	24.6	24.8	20.2
+13	17.1	13.3	17.0	17.8	16.4	18.8	18.9	19.7	18.9	19.1	17.8	17.6
المجموع	21.2	17.6	20.3	23.1	20.6	23.3	22.6	25.8	23.8	23.9	22.8	21.0
إناث												
0	10.9	-	-	1.7	2.8	6.0	0.0	4.6	4.1	3.6	2.2	8.1
6-1	2.6	3.6	3.9	1.6	2.8	5.8	5.1	9.1	6.8	6.5	9.9	10.3
9-7	5.1	9.7	4.0	6.3	6.4	9.1	15.0	10.9	9.4	11.1	16.8	14.7
12-10	16.9	15.2	14.6	12.1	14.7	17.7	20.7	16.1	19.3	18.6	27.2	23.2
+13	46.7	45.2	49.9	46.1	47.0	49.7	52.4	53.3	47.1	50.6	44.0	48.7
المجموع	35.3	33.6	37.8	33.5	35.0	36.5	39.4	41.5	36.5	38.4	36.2	38.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015، رام الله- فلسطين.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات

والكليات المتوسطة

بين 100 خريج كان هنالك حوالي 14 عاطلين عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 47.6% خلال الربع الثاني 2015. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والإعلام مرتفعة، 37.4%.

يسجل الجدول 2-9 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين عاطلين وعاملين. ارتفعت نسبة العاطلين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى في الربع الثاني 2015 إلى 31.4%، بارتفاع ملحوظ عن النسبة في الربع السابق (29.3%). يلاحظ أيضاً أنّ الخريجين في تخصص القانون عانوا من أدنى بطالة خلال الربع الثاني 2015، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 14.3%، (أي أنه من

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2013-2015 (%)

الربع الأول 2015		الربع الأول 2015		العام 2014		الربع الرابع 2014		العام 2013		التخصص
العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	
47.6	52.4	40.9	59.1	50.8	49.2	49.8	50.2	42.7	57.3	علوم تربوية واعداد معلمين
35.6	64.4	33.2	66.8	33.5	66.5	26.4	73.6	33.5	66.5	علوم إنسانية
35.6	64.4	31.1	68.9	37.7	62.3	35.8	64.2	34.3	65.7	العلوم الاجتماعية والسلوكية
37.4	62.6	38.1	61.9	36.9	63.1	38.5	61.5	39.9	60.1	الصحافة والإعلام
30.4	69.6	30.1	69.9	31.3	68.7	31.3	68.7	26.2	73.8	الأعمال التجارية والإدارية
14.3	85.7	6.3	93.7	9.7	90.3	51.1	88.5	8.4	91.6	القانون
26.9	73.1	25.1	74.9	39.1	60.9	39.4	60.6	32.0	68.0	العلوم الطبيعية
34.0	66.0	30.0	70	37.6	62.4	33.3	66.7	30.8	69.2	الرياضيات والإحصاء
26.8	73.2	30.7	69.3	31.4	68.6	27.0	73.0	32.6	67.4	الحاسوب
24.1	75.9	21.6	78.4	29.2	70.8	33.3	66.7	24.3	75.7	الهندسة والمهن الهندسية
23.0	77.0	24.9	75.1	23.0	77.0	19.0	81.0	18.8	81.2	العلوم المعمارية والبناء
18.7	81.3	21.4	78.6	24.4	75.6	82.2	77.2	21.1	78.9	الصحة
17.9	82.1	10.8	89.2	38.6	61.4	22.1	77.9	34.7	65.3	الخدمات الشخصية
27.5	72.5	20.3	79.7	27.6	72.4	23.3	76.7	30.8	69.2	باقي التخصصات
31.4	68.6	29.3	70.7	33.9	66.1	32.0	68.0	30.2	69.8	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015، رام الله- فلسطين.

4-2 الأجر وساعات العمل

طرأ ارتفاع على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بلغ 1.2% بين الربعين الثاني والأول من العام 2015، وارتفاع طفيف على متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة بنحو 0.8%. كما ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 1.4% خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، يلاحظ ارتفاع متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بمقدار 5.1% وبنسبة 8.0% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما ارتفع بنحو 1.1% في قطاع غزة خلال نفس الفترة (انظر الجدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2013-2015

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
العام 2013				
الضفة الغربية	43.4	22.4	89.0	76.9
قطاع غزة	37.6	23.7	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.4	19.8	175.6	160.0
المجموع	41.7	22.3	97.2	80.0
الربع الأول 2014				
الضفة الغربية	44.2	21.9	90.2	80.0
قطاع غزة	38.3	23.9	61.7	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.1	19.8	182.6	173.1
المجموع	42.4	22.0	99.3	83.3

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الثاني 2014				
الضفة الغربية	44.7	22.7	90.7	80.0
قطاع غزة	37.3	23.8	61.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.4	20.2	184.3	180.0
المجموع	42.6	22.5	99.6	80.0
الربع الثالث 2014				
الضفة الغربية	44.3	22.6	91.2	80.0
قطاع غزة	38.1	23.8	69.9	65.4
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.0	189.2	180.0
المجموع	42.9	22.3	107.4	90.0
الربع الرابع 2014				
الضفة الغربية	43.4	22.9	91.4	80.0
قطاع غزة	37.2	24.0	66.1	56.5
إسرائيل والمستوطنات	41.9	19.8	194.2	192.3
المجموع	41.6	22.6	101.9	84.6
العام 2014				
الضفة الغربية	44.1	22.5	90.9	80.0
قطاع غزة	37.7	23.9	63.9	54.1
إسرائيل والمستوطنات	42.6	20.0	187.5	180.0
المجموع	42.4	22.4	101.8	84.6
الربع الأول 2015				
الضفة الغربية	43.0	21.9	94.2	83.3
قطاع غزة	37.0	22.6	61.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	40.9	18.8	196.4	192.3
المجموع	40.9	21.6	103.0	84.6
الربع الثاني 2015				
الضفة الغربية	44.2	22.6	95.3	80.0
قطاع غزة	37.1	23.3	61.8	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.1	19.6	199.1	200.0
المجموع	41.7	22.2	104.7	84.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015، رام الله- فلسطين.

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة³

الشاغرة فيها. كذلك يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع الفرص المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون⁴.

شهد الربع الثاني من العام 2015 الإعلان عن 864 وظيفة شاغرة في الأراضي الفلسطينية، بارتفاع بنسبة 39% مقارنة مع الربع السابق وانخفاض بنسبة 12% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). وتجدر الإشارة إلى أن هناك 31 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف

³ قام "ماس" بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من صحيفة "القدس" اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

⁴ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من شغرها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

المعلن عنها بنسبة 53%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 13% و9% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته 25%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 72%، في حين كان الطلب على درجات الماجستير فأعلى 10%، دبلوم 11%، ثانوية عامة فأقل 7%. (انظر جدول 2-11).

استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2015 بنسبة 55% (479 شاغراً). يليه القطاع الخاص بنسبة 33% (289 شاغراً)، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته تقريباً 11% (96 شاغراً).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2014، والربع الأول والربع الثاني 2015

المجموع	الربع الثاني 2015			الربع الأول 2015	الربع الثاني 2014	
	حزيران	أيار	نيسان			
حسب القطاع						
289	89	120	80	220	454	القطاع الخاص
96	23	49	24	74	150	القطاع العام
479	136	144	199	327	377	المنظمات غير الحكومية
حسب المنطقة الجغرافية						
112	32	52	28	78	132	شمال الضفة
455	137	175	143	282	616	وسط الضفة
81	26	39	16	108	124	جنوب الضفة
216	53	47	116	153	109	قطاع غزة
حسب الدرجة العلمية						
87	17	55	15	41	63	ماجستير فأعلى
623	189	204	230	479	741	بكالوريوس
96	22	36	38	64	92	دبلوم
58	20	18	20	37	85	أقل من ذلك
المجموع						
864	248	313	303	621	981	

المصدر: قام "ماس" بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من صحيفة "القدس" اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

22%، ثم الطلب على العلوم التطبيقية بنسبة 21%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 10% (انظر جدول 2-12).

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 38%، يليه الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بنسبة

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثاني 2015

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
86	23	0	0	46	16	1	علوم طبية وصحية
192	80	8	0	69	21	14	علوم إنسانية واجتماعية
178	28	6	0	24	84	36	علوم تطبيقية
326	49	1	4	128	116	28	علوم إدارية واقتصادية
82	16	1	0	16	36	13	أخرى (حرفيين، فنيين صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)
864	196	16	4	283	273	92	المجموع

المصدر: قام ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من صحيفة "القدس" اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: اقتراحات البنك الدولي لتحسين مالية السلطة الوطنية

تعرض تقرير البنك الدولي النصف سنوي الأخير (أيلول 2015) عن الاقتصاد الفلسطيني إلى موضوع مالية السلطة الوطنية. وقدم التقرير اقتراحات عملية لتحسين وضع الموازنة، وهو أمر اعتبرته المؤسسة الدولية خطوة ضرورية على طريق بناء الدولة.⁵

اعترف التقرير في البداية أن هناك قيوداً موضوعية صارمة تؤثر سلباً على الموازنة الحكومية. وذكر أن الوصول إلى الاستدامة المالية صعب التحقيق دون تحفيز النمو الاقتصادي وهو أمر مرهون برفع القيود التي تفرضها إسرائيل على النشاط الاقتصادي. وللتدليل على أهمية أثر النمو على الموازنة، يذكر التقرير أن نسبة فاتورة الرواتب إلى الناتج المحلي سوف تنخفض بمقدار 5 نقاط مئوية إذا ما ارتفع معدل نمو الاقتصاد إلى 7% خلال 4 سنوات، عوضاً عن معدل النمو الحالي الذي لا يزيد على 2%. ولكن يؤكد التقرير أنه ما زال أمام الحكومة الفلسطينية مجال للمناورة ولاتخاذ عدد من الإجراءات للحد من أزمة العجز المزمنة. ويُجمل التقرير هذه الإجراءات تحت ستة عناوين:

➤ **توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات:** إن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي في الضفة والقطاع (23.5%) متدنية بشكل ملحوظ عن مستوياتها في الاقتصاديات المشابهة (28.6%). ويعود هذا أساساً إلى التدني الكبير فيما تجمعته الحكومات المحلية (البلديات) والذي لا يزيد على 2% من الناتج المحلي. ويدعو التقرير أيضاً إلى توسيع القاعدة الضريبية (للضرائب المباشرة وغير المباشرة) وتقليص السموات الضريبية الكريمة للغاية. ويقترح التقرير أن الإجراءات في هذا المجال يمكن أن ترفع الإيرادات بمقدار 2-3 نقاط مئوية كنسبة من الناتج المحلي. كما يذكر التقرير أن تدني الإيرادات الضريبية يعود أيضاً إلى انخفاض مساهمة قطاع غزة (12%) فقط من إجمالي إيرادات السلطة الوطنية) نسبة إلى إنفاق السلطة في القطاع (43% من إجمالي الإنفاق).

➤ **تقليص فاتورة الرواتب.** يشيد التقرير بسياسات ترشيد النفقات التي اتبعتها السلطة خصوصاً بالعلاقة مع تقليص فاتورة الرواتب التي انخفضت من 24% من الناتج المحلي في 2006 إلى 16% الآن. ولكنه يؤكد أن بالإمكان تحقيق المزيد. يوضح التقرير أن فاتورة الرواتب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (16%) ما تزال أعلى مما هي عليه في الدول المشابهة (10%). ولا تكمن المشكلة في أعداد الموظفين (5% من عدد السكان) إذ أنها أدنى من قرينتها في الدول متوسطة الدخل. صحيح أن السلطة توظف نحو 65 ألف في الأجهزة الأمنية، وهو رقم كبير على المستوى الدولي، ولكنه رقم معهود في دول الشرق الأوسط حسب التقرير. المشكلة تكمن في الرواتب المرتفعة نسبياً لموظفي السلطة بشكل عام، حيث يصل متوسط الراتب السنوي للموظف إلى 11,059 دولار أمريكي، أو ما يعادل 3.5 ضعف الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فلسطين، وهي نسبة تفوق نظيرها في كافة الدول، بما فيها الدول المتطورة، عدا بعض الدول في أفريقيا. ويلقي التقرير بكثير من اللوم على زيادات الأجور المتتالية خلال العقد الماضي، وعلى سياسة الترقيات والرواتب التي تقوم على ترتيبات هرمية

⁵ World Bank: State building through better public expenditures – a reform agenda for the PA. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee September 30, 2015. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDS/IB/2015/09/29/090224b08310e8942_0/Rendered/PDF/main0report.pdf

وأوتوماتيكية غير متوازنة، بالإضافة إلى قانون الخدمة المدنية الذي شرع زيادات في رواتب الموظفين والتي فاقت مستوى التضخم في كثير من الأحيان. وأخيراً في هذا السياق، يُوصي التقرير وزارة المالية بوضع سقف على إجمالي فاتورة الرواتب وتوزيعها بين الوزارات والهيئات، إلى جانب تخفيض الرواتب لإغلاق الفجوة بين رواتب القطاع العام والقطاع الخاص والتي تبلغ 18% في الضفة الغربية و50% في قطاع غزة.

➤ **إصلاح الإنفاق على الصحة:** على الرغم من بؤس الخدمات الصحية العامة واضطرار الأفراد إلى اللجوء إلى الخدمات الخاصة المكلفة، إلا أن الإنفاق العام على الصحة والطبابة عالية وهي في ازدياد. ولقد تضاعف الإنفاق العام على الصحة بمقدار أربعة أضعاف خلال العقد الأخير حتى وصل إلى 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة مع 2.6% في باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، في حين بقيت جودة الخدمات الصحية موضع تساؤل. ووصلت المساهمة الخاصة في الإنفاق على الصحة إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي. إن ارتفاع في فاتورة رواتب العاملين في قطاع الصحة عامل أساسي في ارتفاع الإنفاق على هذا القطاع، إذ لم تطرأ زيادة مهمة في عدد العاملين فيه. إلى جانب هذه الزيادة في الرواتب، يعاني نظام التحويلات الصحية من وجود عدد كبير من التحويلات الطبية التي لا ضرورة لها ويمكن تخفيضها في حال توفر نظام مراقبة أفضل. علاوة على ذلك، هناك درجة من عدم الانضباط في نظام التحويلات، إذ أن 35% من المرضى يحصلون على تحويلات مباشرة من اللجنة الطبية العليا دون المرور بكافة المراحل التي يستوجبها النظام. لابل إن 40% من المرضى الذين مروا بكامل مراحل النظام لا يستوجبون التحويل أصلاً تبعاً لتدقيق لجنة طبية. أخيراً، تشكل النفقات على الأدوية حوالي 47% من الإنفاق العام على الصحة (باستثناء الأجور)، ولقد ارتفعت هذه بمقدار 29% بين 2010 و2011. كما أن هناك فارقاً بين أسعار الأدوية من جهة وأرقام التكاليف الصيدلانية التي تتحملها وزارة الصحة من جهة ثانية. ويعود هذا جزئياً على القيود الإسرائيلية المفروضة على الاستيراد، وعلى التكاليف الإضافية الناتجة عن التخلف عن التسديد (تراكم المتأخرات). ويؤكد التقرير أن نظام التأمين الصحي غير مستدام ويحتاج إلى إصلاح جذري. إذ في حين بلغ الإنفاق العام على الصحة 488 مليون دولار في 2012، فإن إيرادات الضمان لم تتجاوز 31 مليون، وهذا العجز (457 مليون) هو 5 أضعاف العجز الذي تحقق في العام 2000.

➤ **إصلاح النظام التقاعدي:** بلغ الإنفاق على النظام التقاعدي 1,089 مليون شيكل في العام 2013، أو نحو 3% من الناتج المحلي. وعلى الرغم من أن هذا قريب من المستوى في دول المينا (3.6%) إلا أنه مرتفع جداً بالنسبة لفلسطين، نظراً لأن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة لا تزيد على 3%، وأن ثلثهم فقط يحصل على معاشات تقاعدية. بلغ عدد المساهمين في صندوق التقاعد 154,986 شخص في العام 2014 (أيلول)، بما فيهم 86,359 موظف حكومي مدني و65,277 شخص عسكري/أمني و3,350 شخص من موظفي وعامل القطاع الخاص. يمثل هؤلاء 16% من قوة العمل (7% من السكان). من ناحية ثانية يقدم النظام التقاعدي معاشات إلى 46,596، وهم يمثلون 1% فقط من السكان. أي أن التغطية متدنية جداً مقارنة بقيمة الإنفاق على التقاعد. كما أن الحكومة عاجزة عن الوفاء بمتطلبات النظام. تقوم الحكومة منذ شهر أيار 2011، بتحويل مبلغ 70 مليون شيكل شهرياً إلى صندوق التقاعد، علماً بأن المبلغ الذي يتوجب تحويله هو 96 مليون (بدأت وزارة المالية منذ شهر تشرين الثاني 2014 بتحويل 10 مليون إضافية). هذا أدى إلى تراكم متأخرات تقدر الآن (تموز 2015) بنحو 1.8 مليار دولار. إن ارتفاع مستوى المعاش التقاعدي إلى جانب انخفاض نسبة التغطية يطرح أسئلة مهمة حول عدالة التوزيع. ويستنتج التقرير أن النظام التقاعدي الفلسطيني غير مستدام وهو بحاجة إلى إصلاح جذري أيضاً.

➤ **إصلاح إيرادات البلديات والمجالس المحلية:** إن عجز البلديات عن تسديد ديونها وتسديد فواتير الماء والكهرباء يكلف الحكومة المركزية أكثر من 200 مليون دولار في العام (بالإضافة إلى 11% رسوم تأخير). وتستقطع إسرائيل هذه المبالغ مباشرة من إيرادات المقاصة. ويكمن جوهر هذه المشكلة في عدم ملائمة وسائل تحصيل الإيرادات والضرائب لدى السلطات المحلية. إن عدم توفر الموارد لدى البلديات والمجالس المحلية يعني أن 80% منها لا يمارس سوى 12 مهمة من المهمات والواجبات الـ 27 المناطة بها. ولا يزيد إنفاق هذه المجالس والبلديات على 6% من إجمالي الإنفاق العام، وهذه نسبة متدنية للغاية مقارنة بالدول الأخرى.

➤ **زيادة الاستثمار العام وتحسين طرق إدارته:** بلغ الإنفاق على الاستثمار العام 5.7% من الناتج المحلي في العام 2007. ولكن هذا عانى من انخفاض مستمر حتى وصل إلى 2% فقط في 2014. وهذا مستوى متدني مقارنة بالدول المشابهة. وينعكس تدني الاستثمار العام في انخفاض كفاءة البنية التحتية. على أن زيادة فعالية الاستثمار العام يتطلب في المحل الأول بناء نظام إدارة فعال وكفؤ، كما يتطلب تأسيس إطار قانوني ومؤسسي لضمان التعريف الدقيق للاحتياجات ولمتابعة تنفيذ الاستثمارات العامة.

شارك نضال العيسة في تحرير هذا الصندوق

3- المالية العامة

- شهد أداء المالية العامة خلال الربع الثاني من العام 2015 مجموعة من التطورات مقارنة بالأربع السابقة يمكن إيجازها بالتالي:
- ✧ تحقّق فائض في الرصيد الجاري بحوالي 122.4 مليون شيكل، وفائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بنحو 949 مليون شيكل.
 - ✧ أسهمت الفوائض المالية المتحققة في تراجع المتأخرات خلال هذا الربع لتبلغ نحو 146.5 مليون شيكل وإلى تراجع الرصيد القائم من الدين العام الحكومي بنحو 6.2% ليصل إلى 8.9 مليار شيكل، أو ما يعادل 17.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
 - ✧ ارتفاع الإنفاق العام بشكل ملحوظ مقارنة بالربع السابق (بنحو 50%) ليلبغ حوالي 4 مليار شيكل، نتيجة قيام الحكومة بدفع متأخرات فاتورة الأجور والرواتب عن الربع السابق.
- ويستعرض الجدول 1-3 خلاصة التطورات المالية لموازنة الحكومة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة بالربع السابق والمناظر من العام 2014.

جدول 1-3: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية، الربع الأول 2014 - الربع الثاني 2015

(مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

2015		2014				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4,952.6	2,419.1	3,254.0	4,247.5	3,218.5	3,633.2	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
3,981.7	1,572.8	2,023.9	2,726.4	2,362.9	2,837.7	إجمالي الإيرادات العامة (صافي)
493.0	727.3	429.4	401.7	468.7	848.9	الإيرادات الضريبية
218.3	226.1	230.0	216.8	242.8	276.0	الإيرادات غير الضريبية
37.1	111.2					التحصيلات المخصصة*
3,280.2	524.5	1,382.2	2,253.8	1,856.2	1,825.7	إيرادات مقاصة
46.9	16.3	17.7	145.9	204.8	112.9	ارجاعات ضريبية
970.9	846.3	1,230.1	1,521.1	855.6	795.5	الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)
877.8	788.8	1,006.8	1,347.7	690.1	631.5	لدعم الموازنة
93.1	57.5	223.3	173.4	165.5	164.0	لدعم المشاريع التطويرية
4,003.6	2,668.3	2,866.3	3,902.8	2,994.0	3,097.7	إجمالي النفقات العامة
3,859.3	2,448.8	2,631.4	3,806.5	2,932.2	2,904.3	النفقات الجارية، ومنها:
2,389.1	949.7	1,443.7	2,045.2	1,662.0	1,615.6	الأجور والرواتب
1,216.2	1,049.2	950.3	1,475.8	982.7	1,076.7	نفقات غير الأجور
41.6	3.5					المدفوعات المخصصة*
212.4	446.4	237.4	285.5	287.5	212.0	صافي الإقراض
144.3	219.5	234.9	96.3	61.8	193.4	النفقات التطويرية
51.2	162.0	11.6	(77.1)	(103.7)	29.4	ممولة من قبل الخزينة
93.1	57.5	223.3	173.4	165.5	164.0	ممولة من قبل الدول المانحة
122.4	(876.0)	(607.5)	(1,080.1)	(569.3)	(66.6)	العجز/الفائض الجاري

2015		2014				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
(21.9)	(1,095.5)	(842.4)	(1,176.4)	(631.1)	(260.0)	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)
949.0	(249.2)	387.7	344.7	224.5	535.5	الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)
(496.0)	303.4	22.3	(197.5)	191.6	(523.1)	صافي التمويل من المصارف المحلية
44.0	37.4	178.5	(166.3)	122.5	(152.8)	المتبقي
بنود تذكيرية						
12,487.7	11,572.9	11,479.4	10,917.0	11,631.4	11,530.4	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون شيكل)
3.89	3.94	3.81	3.51	3.47	3.51	متوسط سعر الصرف (شيكال لكل دولار)

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.
الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة
* هي ضرائب وإيرادات تخص هيئات الحكم المحلية و90% من ضرائب الأملاك، و50% من ضرائب النقل والمواصلات.

1-3 الإيرادات العامة والمنح

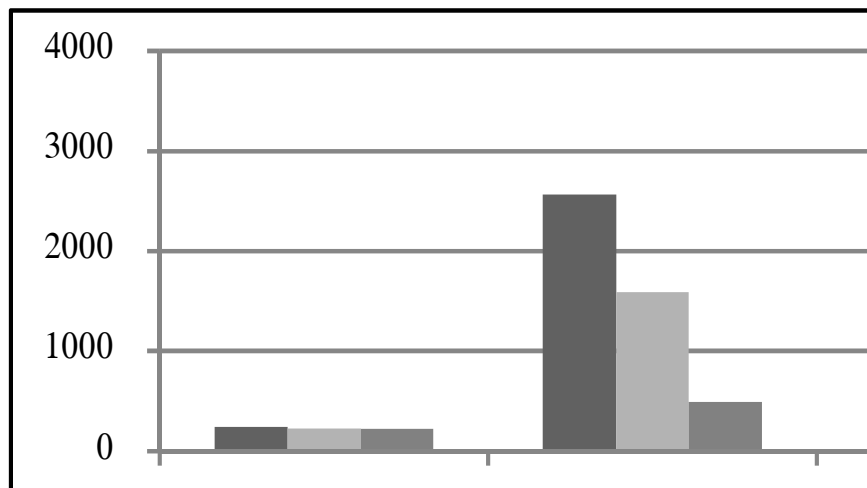
إجمالي الإيرادات العامة الصافية

تضاعف قيمة هذه الإيرادات. إذ بلغت إيرادات المقاصة خلال الربع الثاني 2015، نحو 3.3 مليار شيكل، مقارنة بنحو 0.5 مليار شيكل خلال الربع السابق، لتشكل نحو 82% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية خلال الربع الثاني 2015، مقارنةً بالثلث في الربع السابق⁶.

شهد الربع الثاني من العام 2015 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات العامة الصافية، ليلعب حوالي 4 مليار شيكل مقارنةً مع 1.6 مليار شيكل في الربع السابق. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى إفراج إسرائيل عن إيرادات المقاصة التي كانت قد احتجزتها خلال الربع السابق من العام نفسه، مما أدى إلى

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة

(مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

⁶ قامت إسرائيل خلال الربع الأول 2015 باحتجاز ما قيمته 1,367.4 مليون شيكل من إيرادات المقاصة، وخلال الربع الثاني من العام نفسه أفرجت عن نحو 1,288.4 مليون شيكل من المبالغ المحتجزة بالإضافة إلى متحصلات هذا البند الشهرية البالغة 1,991.8 مليون شيكل، ليلعب بذلك مجموع ما حصلت عليه الحكومة الفلسطينية خلال الربع الثاني نحو 3,280.2 مليون شيكل.

المنح والمساعدات الخارجية

شهد الربع الثاني من العام 2015 ارتفاع التمويل الخارجي بنحو 14.7% مقارنة بالربع السابق، ليلتفع نحو 971 مليون شيكل. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الدعم المقدم من خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) والبنك الدولي. بالمقابل، تراجعت مساهمة الدول العربية إلى ثلث ما كانت عليه في الربع السابق (أو ما يعادل 204.8 مليون شيكل). وخصّص نحو 90% من هذه المساعدات لتمويل الموازنة الجارية (انظر الجدول 2-3). وقد ساهمت الدول العربية بنحو 23.3% من هذه المساعدات، وساهمت الآلية الفلسطينية-الأوروبية (بيغاس) بنحو 38.4% والبنك الدولي بنسبة 34.4%، فيما ساهمت فرنسا بما نسبته 3.8% من إجمالي هذا الدعم.

أما الإيرادات الضريبية والتي شكّلت نحو 12.4% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية خلال الربع الثاني 2015، فقد تراجعت بمقدار الثلث مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 493 مليون شيكل. ويعود التراجع في متحصلات هذا البند إلى ارتباط الربع السابق بعامل موسمي يتمثل بالخصوم التشجيعية التي تقدمها الحكومة على كل من ضريبي الدخل والأملاك لكل عام.

كما تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنحو 3.4% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 218.3 مليون شيكل خلال الربع الثاني 2015، لتشكل نحو 5.5% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية. علماً أنّ هذه الإيرادات هي عبارة عن رسوم لا تتأثر في أغلبها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية، وتشمل: رسوم الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم الأراضي ورسوم التريبة وما إلى ذلك، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية للقطاع العام (انظر الشكل 1-3).

جدول 2-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2015		2014		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم الموازنة	631.5	877.8	1347.6	1006.9	788.8
منح عربية	452.5	204.8	747.3	0.0	617.1
منح دولية	179.0	673.0	600.3	1006.9	171.7
التمويل التطويري	164.0	93.2	173.4	223.3	57.5
إجمالي التمويل الخارجي	795.5	971.0	1521.0	1230.2	846.3

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيان	2015		2014		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة الصافية (مليون شيكل)	2,837.7	3,981.7	2,726.4	2,023.9	1,572.8
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)	78.1	80.4	73.4	62.2	65.0
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	97.7	103.2	80.6	76.9	64.2
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	24.6	31.9	20.3	17.6	13.6
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	795.5	970.9	855.6	1,521.1	846.3
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)	21.9	19.6	26.6	37.8	35.0
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	27.4	25.2	29.2	40.0	34.6
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.9	7.8	7.4	10.7	7.3

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

الإسمي)، كانت في معظمها (نحو 96.4%) موجهة نحو الإنفاق الجاري، في حين شكّل الإنفاق التطويري نحو 3.6%.

النفقات الجارية

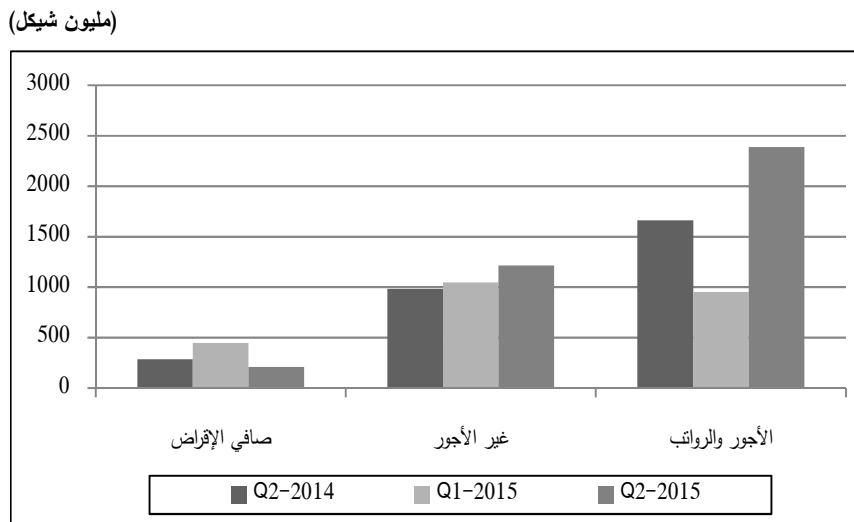
ارتفع الإنفاق الجاري خلال الربع الثاني 2015 بنحو 57.6% مقارنة بالربع السابق وبنحو 31.6% مقارنة بالربع المناظر 2014، ليلغ حوالي 3.9 مليار شيكل. وتوزّع بين الإنفاق على فاتورة الأجور والرواتب (نحو 61.9%) ونفقات غير الأجور (نحو 31.5%) وبند صافي الإقراض (نحو 5.5%) والمدفوعات المخصصة (نحو 1.1%)، (انظر الشكل 3-2).

الجدير ذكره أنّ إجمالي الإيرادات العامة (صافي) قد شكّلت نحو 103.2% من النفقات الجارية وحوالي 31.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني 2015. بالمقابل فقد شكّلت المنح والمساعدات نحو 25.2% من الإنفاق الجاري ونحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

2-3 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة خلال الربع الثاني 2015 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 50% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 4 مليار شيكل (أو ما يعادل 32.1% من الناتج المحلي الإجمالي

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

71.5% لحصة النفقات التحويلية بما يشمل المساهمات الاجتماعية.⁷

وقد تراجع بند صافي الإقراض خلال الربع الثاني ليلغ نحو 212.4 مليون شيكل، أو ما يقارب نصف ما كان عليه خلال الربع الأول. ويتمثل هذا البند تحديداً في مدفوعات الحكومة الفلسطينية لشركات المنافع الإسرائيلية (انظر الصندوق حول هذا الموضوع في العدد الحالي من المراقب).

وقد تضاعفت فاتورة الأجور والرواتب خلال الربع الثاني 2015، مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 2.4 مليار شيكل. ويعود هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بصرف رواتب موظفيها المتأخرة عن الربع السابق (صرفت الحكومة خلال الربع الثاني ما يعادل 486 مليون شيكل من متأخرات رواتب وأجور الموظفين خلال الربع الأول 2015).

أما فيما يتعلق بنفقات غير الأجور فقد ارتفع هذا البند خلال الربع الثاني 2015 بنحو 15.9% مقارنة بالربع السابق، كما كان أعلى بنحو 23.8% من الربع المناظر من العام 2014، ليلغ حوالي 1.2 مليار شيكل. وتوزّع هذا البند بين إنفاق تشغيلي (استخدام السلع والخدمات) بنحو 27.3% مقابل نحو

⁷ توزعت النفقات التحويلية خلال الربع الثاني 2015، بين مساعدات اجتماعية بنحو 306.7 مليون شيكل، ومساعدات العوائل غير المقتدرة بنحو 169.3 مليون شيكل، وبلغت إعانات البطالة حوالي 53.8 مليون شيكل، كما بلغت فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) نحو 286.1 مليون شيكل، فيما بلغت النفقات الأخرى (دعم المجالس والبلديات، نفقات طارئة، إعانات المنح الدراسية، مدفوعات إلى منظمات غير حكومية والمجتمع المدني والأسرى وغيرها) نحو 54.3 مليون شيكل.

51.2 مليون شيكل للربع الحالي مقارنة بنحو 162.0 مليون شيكل للربع السابق. الجدير ذكره أن الانفاق التطويري لم يتعدى في أفضل حالاته نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة السابقة.

أما النفقات التطويرية فقد تراجعت خلال الربع الثاني 2015 بنحو 34.3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 144.3 مليون شيكل. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض المبالغ المالية المخصصة للدعم التطويري من قبل الحكومة والتي بلغت نحو

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

2015		2014				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
3,859.3	2,448.8	2,631.4	3,806.5	2,932.2	2,904.3	النفقات الجارية (مليون شيكل)
96.4	91.8	91.8	97.5	97.9	93.8	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
30.9	21.2	22.9	34.9	25.2	25.2	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
144.3	219.5	234.9	96.3	61.8	193.4	النفقات التطويرية (مليون شيكل)
3.6	8.2	8.2	2.5	2.1	6.2	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
1.2	1.9	2.0	0.9	0.5	1.7	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

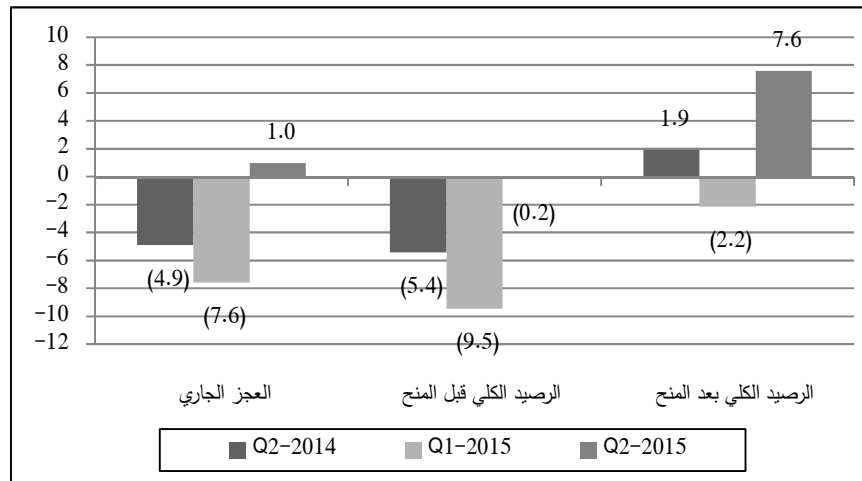
3-3 الفائض/العجز المالي

بلغ حوالي 949 مليون شيكل خلال الربع الحالي مقارنة مع عجز بنحو 249.2 مليون شيكل خلال الربع السابق (انظر شكل 3-3). ولكن قيمة هذا الفائض تتخفف عند أخذ أرقام الموازنة على أساس الالتزام، إذ يتوجب عندها طرح قيمة المتأخرات خلال الربع والتي بلغت نحو 146 مليون شيكل كما سنرى في الفقرة التالية.

أدى الارتفاع الكبير في إجمالي الإيرادات المحلية الصافية إلى تحقيق فائض في الرصيد المالي الجاري (على الأساس النقدي) خلال الربع الثاني 2015 بنحو 122.4 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 876 مليون شيكل في الربع السابق. وقد بلغ العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) حوالي 21.9 مليون شيكل مقارنة بنحو 1.1 مليار شيكل في الربع السابق. أما الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات، فقد سجل فائضاً مالياً

شكل 3-3: مؤشرات الرصيد المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي

(نسبة مئوية)



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

3-4 تراكم المتأخرات

بلغت قيمة متأخرات القطاع الخاص (غير الأجور) المترتبة على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2015 حوالي 473.7 مليون شيكل، فيما بلغت متأخرات الإرجاعات الضريبية نحو 114.2 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية حوالي 49.0 مليون شيكل. بالمقابل فقد تمكنت الحكومة من دفع نحو 485.9 مليون شيكل من متأخرات الأجور والرواتب لنفس الفترة، كما سددت حوالي 4.5 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة. بالمحصلة بلغ إجمالي المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثاني 2015 نحو 146.5 مليون شيكل، (انظر الجدول 3-5).

جدول 3-5: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية

2015						2014						البيان
الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		
114.2	142.1	87.5	10.4	-44.3	93.2	إرجاعات ضريبية						
-485.9	852.2	433.1	-167.6	159.9	144.3	الأجور والرواتب						
473.7	327.4	492.1	497.1	553.6	169.1	القطاع الخاص (غير الأجور)						
49	48.3	85	99.6	109.5	56.8	النفقات التطويرية						
-4.5	107.7	المدفوعات المخصصة										
146.5	1,477.7	1,097.7	439.5	778.7	463.4	إجمالي متأخرات بنود الإنفاق						

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

يعرض الجدول 3-6 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام⁸. ويتضح من الجدول أن قيمة الإيرادات بلغت حوالي 1,991.8 مليون شيكل خلال الربع الثاني من العام 2015 مرتفعة بنحو 5.3% مقارنة بالربع السابق، كما أنها كانت أعلى بنحو 7.6% مقارنة بالربع المناظر من عام

2014. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية تقريباً، حوالي الثلث لكل بند (انظر الجدول 3-6).

جدول 3-6: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

2015						2014						البيان
الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		
1,991.8	1,891.3	1,873.8	1,789.7	1,851.2	1,816.5	إيرادات المقاصة						
740.1	656.3	671.7	651.3	631.7	565.9	الجمارك						
553.5	578.3	573.3	549.8	575.6	579.6	القيمة مضافة						
2.6	(7.5)	1.0	-0.6	7.3	-1.1	ضريبة الشراء (المبيعات)						
687.2	658.2	619.8	589.2	631.0	634.4	المحروقات						
8.4	6.0	8.0	0.0	5.6	37.7	ضريبة الدخل						

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

⁸ تم استخدام أساس الالتزام نظراً لأن بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

3-6 الدين العام الحكومي

يمكن أن تتجم بسبب تراكم المتأخرات وحاجة الحكومة غير المنتظمة للاقتراض من أجل الوفاء بالتزاماتها المتأخرة تجاه القطاع الخاص والموظفين العموميين وغيرها، وقد بلغت المتأخرات لهذا الربع نحو 146.5 مليون شيكل؛ ثالثاً: التطورات في سعر صرف الشيكيل مقابل العملات الرئيسية الأخرى وأهمها الدولار (جاء سعر الصرف الشيكيل مقابل الدولار أقل بنحو 1.3% مقارنة بالربع السابق). وقد أدت هذه التطورات مجتمعةً إلى انخفاض الدين العام الحكومي خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق، ولكن أعلى بمقدار 776.9 مليون شيكل مقارنة بالربع المناظر من العام 2014.

ترجع الدين العام الحكومي خلال الربع الثاني من العام 2015، بنحو 6.2% مقارنة بالربع السابق ليبلغ رصيد هذا الدين حوالي 8.9 مليار شيكل، أو ما يعادل 17.7% من الناتج المحلي الإجمالي. علماً أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار قد انخفضت فقط بنحو 1.3% لتستقر عند حوالي 2,344.9 مليون دولار للربع الثاني مقارنةً بنحو 2,375.8 مليون دولار للربع الأول 2015.

وبشكل عام تعتمد تطورات مديونية الحكومة مقومةً بالشيكيل على ثلاثة عوامل رئيسية: أولاً: التطورات في أداء المالية العامة على مستوى الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات والذي حقق فائضاً بحوالي 949.0 مليون شيكل؛ ثانياً: الضغوطات التي

جدول 3-7: الدين العام الحكومي خلال الربع الثاني 2015

(مليون شيكل)

2015		2014				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4,806.1	5,207.9	4,399.4	4,514.1	4,290.4	4,268.3	أ- الدين المحلي
2,523.6	2,778.9	2,460.9	2,253.1	2,079.0	2,228.8	قروض البنوك (طويلة الأجل)
1,395.5	1,633.7	1,180.5	1,464.9	1,396.2	1,171.1	تسهيلات بنكية (قصيرة الأجل)
834.7	743.0	705.7	743.8	762.9	817.6	قروض هيئة البنترول (قصيرة الأجل)
52.3	52.3	52.3	52.3	52.3	50.8	قروض مؤسسات عامة أخرى (قصيرة الأجل)
4,052.8	4,236.0	4,246.7	4,060.3	3,791.6	3,854.7	ب- الدين الخارجي
2,335.9	2,453.3	2,421.6	2,298.7	2,152.5	2,195.7	مؤسسات مالية عربية
1,954.9	2,056.8	2,018.0	1,909.2	1,774.7	1,826.9	صندوق الأقصى
210.2	219.8	221.7	210.7	200.2	202.2	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
170.8	176.7	181.9	178.8	177.6	166.6	البنك الإسلامي للتنمية
1,298.7	1,357.0	1,356.4	1,300.1	1,175.8	1,185.2	مؤسسات مالية إقليمية ودولية
1,032.1	1,091.5	1,079.3	1,026.4	961.4	982.3	البنك الدولي
180.2	174.9	187.7	188.9	135.6	122.8	بنك الاستثمار الأوروبي
9.8	10.3	10.6	10.5	10.2	10.6	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
76.6	80.3	78.8	74.3	68.6	69.5	الأوبك
418.2	425.7	468.7	461.5	463.3	473.8	قروض ثنائية
8,858.9	9,443.9	8,646.1	8,574.4	8,082.0	8,123.0	الدين العام الحكومي
11.2	24.2	15.6	45	58.5	52	الفوائد المدفوعة
17.7%	20.4%	19.0%	19.6%	17.4%	17.6%	نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (انظر جدول 3-7). وقد بلغت الفوائد المدفوعة في الربع الثاني حوالي 11.2 مليون شيكل مقارنة بحوالي 24.2 مليون شيكل في الربع الأول، منها نحو 8.2 مليون شيكل دفعات فوائد الدين المحلي، ونحو 3 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي.

وقد بلغت حصة الدين الحكومي المحلي نحو 54.3% من إجمالي الدين العام الحكومي نهاية الربع الثاني 2015، مقابل 45.7% للدين الحكومي الخارجي. وتوزع الدين الخارجي خلال هذا الربع بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.6%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 32% وقروض ثنائية بنسبة 10.3%. أما الدين المحلي فكان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً بأن نحو 17.4% من هذا الدين هو قروض

صندوق 3: مشكلة بند صافي الإقراض في الموازنة الحكومية

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد حلقة نقاش تتناول مشكلة بند ما يعرف باسم "صافي الإقراض" في الموازنة الحكومية. وأعدّ المعهد ورقة خلفية لجلسة النقاش هذه نقّبتس منها ما يلي.

أولاً: نشأة المعضلة وتطورها:

صافي الإقراض (net lending) هو الاصطلاح المتداول منذ استحداث حساب الخزينة الموحد في عام 2002، للدلالة على المبالغ المخصومة من إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي لتسوية ديون مستحقة للشركات الإسرائيلية المزودة للكهرباء والمياه للبلديات ولشركات وجهات التوزيع الفلسطينية. ويشكّل صافي الإقراض عبئاً على الموازنة العامة ومعضلة يبدو أنها عصية على حل جذري، فالأصل هو أن لا يكون هناك بند كهذا في الموازنة. ويدخل تحت هذا البند أيضاً المبالغ التي تحولها الحكومة المصرية إلى شركة الكهرباء المصرية كثمن الكهرباء الموردة إلى قطاع غزة، وما يحوّلته الإتحاد الأوروبي من معونات للسلطة الوطنية الفلسطينية عبر آلية بيغاس إلى الشركات الإسرائيلية، وتخضم هذه المبالغ من المنح التي التزمت بها هذه الجهات لدعم الموازنة العامة الفلسطينية. ويدخل كذلك ما تدفعه الخزينة الفلسطينية لتسديد ثمن المحروقات الموردة لشركة كهرباء فلسطين في قطاع غزة بسبب عجز شركة توزيع الكهرباء هناك عن جباية وتوريد ثمن الكهرباء من الزبائن وتوريدها لشركة التوليد. وتعود هذه المشكلة إلى تخلف الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء ومصالح المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة عن دفع فواتير الكهرباء والمياه لصالح الجهات الموردة.

رغم أنّ ظاهرة التسديد نيابة عن البلديات وشركات التوزيع ظهرت مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنّ بداية اعتماد ترتيبات الاقتطاع من إيرادات المقاصة بدأت رسمياً بكتاب من وزير المالية الفلسطيني في ذلك الوقت إلى وزير المالية الإسرائيلي يفوضه بخضم قيمة فاتورة استهلاك قطاع غزة سنة 1997. وبعد ذلك بأقل من عام بكتاب آخر من رئيس سلطة المياه ووزير المالية لخضم فواتير المياه وبلغت قيمة هذا الخضم (كهرباء غزة + المياه للضفة الغربية وقطاع غزة) آنذاك نحو 150 مليون دولار سنوياً. ولكن وزارة المالية الفلسطينية لم تكن تصدر بيانات مالية تفصيلية، ولم تكن تلك المقتطعات من أموال المقاصة تنشر، كما كان هناك إشكالية في كيفية معالجتها محاسبياً. إذ كانت تعرض في الحسابات الختامية كنفقات للوزارات والهيئات ذات العلاقة.

يُظهر الجدول رقم 1 مبلغ التحويلات السنوية لبند صافي الإقراض في الموازنة العامة التي اتخذت اتجاهها متصاعداً وصل ذروته خلال الفترة 2006-2007، أي خلال فترة حكومة حماس، حيث بلغ 376 مليون دولار (22% من إجمالي النفقات العامة في عام 2006) وارتفع إلى 535 مليون دولار عام 2007، حيث وصلت نسبته إلى النفقات العامة 18.6% وهي نسبة عالية بالمقارنة مع باقي السنوات. ونجم هذا الارتفاع عن سببين، الأول: توقف بلديات الضفة عن التسديد لشركة الكهرباء القطرية، والثاني قيام إسرائيل بخضم بدل فواتير المحروقات لمصلحة الشركات الإسرائيلية.

بدأت الحكومة الثالثة عشر في سنة 2008 العمل على معالجة هذا الملف من خلال عدة إجراءات إلزام البلديات وشركات التوزيع بتحسين جباية فواتير الكهرباء والمياه من القادرين على الدفع، وتركيب عدادات الدفع المسبق في بعض المناطق. كما بدأت أجهزة السلطة الوطنية بتقديم

المساعدة لموزعي تلك السلع، وتمكينهم من تحصيل ديونهم المتركمة على المشتركين. وكان من ضمن تلك الإجراءات اشتراط حصول المواطنين على شهادة براءة ذمة من موزعي الكهرباء والمياه للضغط على غير المسددين لفواتيرهم ذات العلاقة لتسديد فواتيرهم وديونهم للشركات والمصالح الموزعة.

جدول 1: فاتورة صافي الإقراض: (أساس نقدي) خلال الفترة من 2003* إلى 2014

(مليون دولار أمريكي)

السنة	صافي الإقراض	إجمالي النفقات العامة	نسبة صافي الإقراض من إجمالي النفقات
2003	173	1635	10.6%
2004	157	1528	10.3%
2005	344	2281	15.1%
2006	376	1707	22.0%
2007	535	2877	18.6%
2008	447	3487.7	12.8%
2009	374	3375.9	11.1%
2010	264	3200.1	8.2%
2011	139	3254.6	4.3%
2012	277	3258.2	8.5%
2013	211	3419.1	6.2%
2014	287.4	3606.3	8.0%

المصدر: التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية (الموقع الإلكتروني)، التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2013، النشرة الإحصائية الربعية لسلطة النقد (الربع الرابع 2014، العدد السابع).

(* في فترة 2000-2002 لم تكن هناك بيانات دقيقة في التقارير المالية عن صافي الإقراض.

حققت جهود الحكومة بعض النتائج الملموسة تجلت في انخفاض صافي الإقراض من 535 مليون دولار عام 2007 إلى 139 مليون عام 2011. ولكن صافي الإقراض عاد إلى الارتفاع في سنة 2012 فوصل 277 مليون دولار بسبب خصم قيمة مقاصة لشهر كامل لتسديد ديون شركة كهرباء القدس للشركة القطرية. وظل الرقم منذ ذلك الحين يتذبذب هبوطاً إلى 211 مليون دولار عام 2013 وصعوداً إلى 287 مليون عام 2014. وكما يبدو فإن الحكومة الفلسطينية لم تتمكن من تسديد كامل قيمة صافي الإقراض للشركات الإسرائيلية بعد استفحال الأزمة المالية مما راكم عليها ديوناً تقدر بـ 1.8 مليار شيكل أي ما يزيد على 450 مليون دولار. وفي جميع الأحوال ما زال صافي الإقراض مرتفع جداً، إذ يمكن نظرياً تخفيضه إلى ما دون 50 مليون دولار، على أساس أن فاتورة استهلاك كل منزل لغير القادرين على السداد (جميع الأسر المدرجة في قائمة مستحقي الدعم الحكومي لدى وزارة الشؤون الاجتماعية) تبلغ 200 شيكل شهرياً بالمتوسط.

ثانياً: السياسات والإجراءات المقترحة لمعالجة المشكلة.

من الواضح أن صافي الإقراض يشكل مصدر استنزاف إضافي للخزينة الفلسطينية، المثقلة أصلاً بعجز مزمن. وأن إيقاف هذا الاستنزاف يقتضي تحقيق التوازن بين حق كل مواطن بالحصول على الخدمات الأساسية بجودة عالية و بانتظام، وبين تحقيق الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات المزودة لتلك الخدمات. وهنا لا بد من التمييز بين شريحتين من المستفيدين من تلك الخدمات:

✧ الأسر غير القادرة على دفع فواتير المياه والكهرباء:

هناك إجماع على ضرورة ضمان حق الأسر غير القادرة على الدفع بالحصول على الخدمات الرئيسية من الكهرباء والمياه. ولكن هذا الحق مقيد لاستهلاك المنزلي فقط، وضمن الحدود المعقولة لمعدل استهلاك الفرد التي تضمن الإنارة والأجهزة المنزلية الضرورية. ويمكن ترتيب ذلك من خلال عدادات الدفع المسبق بسقف محدد شهرياً يغطي من موازنة السلطة. ويمكن استخدام قائمة المدرجين على قائمة التحويلات النقدية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض، ويتوجب تحديث وتدقيق القائمة سنوياً وإخضاعها للدراسة والتحصيص من قبل مختصين.

✧ جميع الفئات الأخرى القادرة على دفع ثمن تلك الخدمات:

وهنا يجب إعمال القانون لإلزام المشتركين من الأسر القادرة على الدفع وكافة المصالح التجارية والمؤسسات في كافة قطاعات الاقتصاد والعمل الأهلي بتسديد ثمن ما تستهلكه من المياه والكهرباء. ويجب استخدام كل الوسائل القانونية لتحقيق ذلك إذ أن عدم التسديد يشكل

اعتداءً على الحق العام. فالأموال التي تخصص من إيرادات السلطة لتسديد فواتير غير المسددين من القادرين على الدفع تتم عملياً على حساب ما يمكن تخصيصه لزيادة الإنفاق على التعليم والخدمات الصحية وتطوير البنى التحتية وغيرها من الخدمات الأساسية. من هنا يجب محاربة سلوك عدم الدفع بكافة الوسائل القانونية، ومحاسبة المخالفين، ووضع الإصلاحات القانونية الضرورية لمنح شركات التوزيع حق فصل الخدمة عن المتخلفين عن الدفع تبعاً للقانون.

الإجراءات الإضافية اللازمة لمعالجة مشكلة صافي الإقراض

- ✧ استكمال إصلاح قطاع الكهرباء من خلال استكمال إنشاء شركات توزيع للكهرباء ذات شخصية معنوية منفصلة إدارياً بشكل كامل عن البلديات، وأن يصدر قرار إلزامي محدد بتواريخ لضم جميع الهيئات المحلية واللجان الشعبية لهذه الشركات.
- ✧ استكمال إصلاح قطاعي المياه والمجاري من خلال استكمال إنشاء مصالح المياه والمجاري ذات شخصية معنوية منفصلة بشكل كامل من حيث الإدارة عن البلديات، وأن يصدر قرار إلزامي محدد بتواريخ لضم جميع الهيئات المحلية واللجان الشعبية لهذه الشركات، وكذلك اتخاذ مجموعه من الإجراءات الإدارية الإلزامية لشركات التوزيع لتشجيع تركيب الخلايا الشمسية وبالأخص في المخيمات.
- ✧ تعديل الاتفاقيات مع شركة الكهرباء القطرية وغيرها من المنتجين للكهرباء بحيث تصبح اتفاقيات تجارية منافسة، لأن الاتفاقيات الحالية مجحفة بحق المستهلك الفلسطيني حيث يتم التعامل مع الهيئات المحلية والشركات وكأنها خدمة منزلية في أي مكان في إسرائيل من حيث التعرف ووقت التسديد. إذ تبدأ الشركة القطرية باحتساب فواتر تأخير تبلغ ضعف الفواتر البنكية السائدة بعد إصدار الفاتورة بـ 15 يوم. كما أن بعض الاتفاقيات الموجودة تحسب التعرف على أساس وقت الاستهلاك حيث ترتفع في وقت الذروة وتخفض في أوقات أخرى. وهذا النظام بحاجة إلى عدادات خاصة به وهو غير مطبق حالياً.
- ✧ إعطاء أولوية قصوى للتوسع بإنتاج الكهرباء من المصادر البديلة، وخصوصاً من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهذا يتطلب تغليب المصلحة العامة على المصالح الضيقة لشركات التوزيع ولشركات الإنتاج التي لم تنشأ بعد. وإلزام شركات التوزيع للتعامل بكفاءة وفعالية مع ربط الوحدات المنزلية بالتيار وعمل مقاصة شهرية لثمن إنتاجهم مع فاتورة استهلاكهم في الفاتورة الشهرية، واشتمال صغار ومتوسطي المستثمرين الراغبين في بناء وحدات إنتاج تجارية ضمن قانون تشجيع الاستثمار لتحفيزهم على تحقيق استثماراتهم هذه إلى جانب تبسيط إجراءات الترخيص والربط وتخفيض تكاليفها لجميع المستثمرين.

4- القطاع المصرفي

يلخص الجدول 4-1 تطورات البنود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين خلال الفترة من الربع الثاني 2014 وحتى الربع الثاني 2015. وسوف نتناول في هذا القسم من المراقب بالتفصيل جانب الأصول والمطلوبات، ومؤشرات أداء المصارف وحركة المدفوعات وأخيراً أداء مؤسسات الإقراض كما كانت عليه في نهاية الربع الثاني من العام 2015.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثاني، 2015

(مليون دولار)

2015		2014			البيان *
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
12,420.0	11,925.4	11,815.4	11,895.2	12,006.0	إجمالي الأصول
5,419.7	5,126.0	4,895.1	4,843.4	4,902.5	التسهيلات الائتمانية المباشرة
3,934.1	4,088.5	4,391.1	4,359.2	3,999.8	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
1,057.1	1,061.0	1,041.5	1,131.1	1,047.6	- أرصدة لدى سلطة النقد
386.7	471.6	509.8	441.4	486.3	- أرصدة لدى المصارف في فلسطين
2,490.4	2,555.9	2,839.8	2,786.7	2,465.9	- أرصدة لدى المصارف في الخارج
965.8	992.8	985.6	937.2	901.7	محفظه الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار
993.6	721.5	658.5	808.8	1,180.6	النقدية والمعادن الثمينة
147.1	145.4	145.1	147.1	143.4	الاستثمارات
6.2	5.5	6.0	4.4	5.8	القبولات المصرفية
953.5	845.6	734.1	795.0	872.2	الموجودات الأخرى
12,420.0	11,925.4	11,815.4	11,895.2	12,006.0	إجمالي الخصوم
9,456.4	8,974.1	8,934.5	8,884.0	8,765.3	إجمالي ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**
1,396.0	1,446.2	1,464.0	1,410.7	1,376.5	حقوق الملكية
736.5	771.7	728.1	839.2	970.6	أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)
206.8	190.1	134.6	279.8	249.2	- ودائع سلطة النقد
376.3	461.6	499.9	427.0	470.5	- ودائع المصارف في فلسطين
153.4	120.0	93.6	132.4	250.9	- ودائع المصارف خارج فلسطين
391.7	317.7	258.9	260.1	415.6	المطلوبات الأخرى
439.5	415.6	429.7	501.2	478.0	المخصصات والاهتلاك

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، حزيران 2015.
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام (الودائع غير المصرفية)

4-1 جانب الأصول (الموجودات)

التي طرأت على بنود الموجودات التي ارتفع معظمها باستثناء بندي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف ومحفظه الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات التي حصلت على بنود الموجودات:

استمر الارتفاع في إجمالي موجودات المصارف المرخصة في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2015، حيث تشير البيانات إلى ارتفاعها بنسبة 4.1% مقارنة بالربع السابق، وبحوالي 3.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، لتبلغ حوالي 12.4 مليار دولار. وجاء هذا الارتفاع كحصوله للتغيرات

✧ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

شهد الربع الثاني من عام 2015 زيادة ملحوظة في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 5.7% مقارنة بالربع السابق ونحو 10.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، لتبلغ حوالي 5,419.7 مليون دولار. وبذلك ارتفعت الأهمية النسبية لإجمالي التسهيلات الائتمانية من إجمالي موجودات المصارف إلى نحو 43.6% مقارنة مع 43.0% في الربع السابق ونحو 40.8% في الربع المناظر. وجاء هذا النمو في إجمالي التسهيلات نتيجة لارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 9.2% لتتجاوز 4.1 مليار دولار، في مقابل انخفاض التسهيلات المقدمة للحكومة بنحو 2.8% لتبلغ 1.3 مليار دولار نهاية الربع الثاني من العام 2015.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 78.1% وقيمة 4,232.6 مليون دولار، وجاري مدين بنسبة 21.5% وقيمة 1,163.0 مليون دولار. أما على المستوى

الجغرافي، فقد شكّلت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة حوالي 12.1% فقط من إجمالي التسهيلات الممنوحة أو ما يعادل حوالي 655.4 مليون دولار نهاية الربع الثاني من العام 2015. وقد استحوذت محافظة غزة على نحو 68.5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في القطاع. بالمقابل، ارتفعت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية لتشكّل حوالي 87.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال الربع الثاني 2015، وقد تركزت معظم هذه التسهيلات في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 60.6%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 11.3%.

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة، فقد انخفضت الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بالدولار إلى حوالي 54.4% مقارنة مع 57.2% في نهاية الربع الأول من العام 2015، وقد جاء هذا الانخفاض لصالح التسهيلات الممنوحة بالشيكال وبالدينار الأردني التي ارتفعت لتشكّل حوالي 31.7% و 13.1% على التوالي (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

2015		2014			
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
حسب الجهة المستفيدة					
1,264.0	1,300.3	1,239.8	1,333.3	1,382.8	قطاع عام
4,155.7	3,800.3	3,631.2	3,484.4	3,491.2	قطاع خاص مقيم
3,479.1	3,165.9	3,056.6	2,973.4	2,954.8	- الضفة الغربية
654.5	634.4	574.6	510.9	536.4	- قطاع غزة
22.1	25.4	24.1	25.7	28.5	قطاع خاص غير مقيم
حسب النوع					
4,232.6	4,009.2	3,853.8	3,714.2	3,577.0	قروض
1,163.0	1,094.7	1,021.0	1,112.6	1,309.9	جاري مدين
24.1	22.2	20.3	16.6	15.6	تمويل تأجيري
حسب العملة					
2,947.9	2,929.7	2,838.7	2,789.8	2,799.7	دولار
711.1	629.6	582.7	544.9	513.1	دينار أردني
1,720.7	1,537.1	1,443.6	1,478.0	1,552.6	شيكال
40.0	29.6	30.2	30.7	37.1	عملات أخرى
5,419.7	5,126.0	4,895.1	4,843.4	4,902.5	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف، حزيران 2015.

تمويل السلع الاستهلاكية يستحوذ على الحصة الأعلى من هذه التسهيلات.

يوضح الجدول 4-3 توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية، حيث لم يطرأ تغير ملحوظ على هذا التوزيع بين الربعين المتلاحقين، إذ ظل

جدول 4-3: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة

القطاع الاقتصادي	2015		2014		القطاع الاقتصادي
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثالث	الربع الثاني	
العقارات والإنشاءات	21.5	21.4	21.6	21.8	21.2
تطوير الأراضي	2.7	2.8	1.1	1.1	1.8
التعدين والصناعة	6.4	6.8	7.0	7.0	7.1
التجارة الداخلية والخارجية	20.1	19.2	20.4	20.4	19.2
الزراعة والثروة الحيوانية	1.4	1.6	1.3	1.2	1.9
السياحة والفنادق والمطاعم	1.6	1.5	1.6	1.7	1.7
النقل والمواصلات	0.7	0.6	0.8	0.6	0.6
الخدمات	10.4	10.1	10.2	10.5	10.6
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	0.9	0.8	0.8	0.8	1.0
تمويل شراء السيارات	4.3	4.2	4.5	4.5	3.7
تمويل السلع الاستهلاكية	24.3	25.6	25.2	25.8	26.6
أخرى في القطاع الخاص	5.8	5.5	5.4	4.5	4.6
الإجمالي (مليون دولار)	4,155.7	3,825.7	3,656.1	3,505.6	3,519.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، حزيران 2015.

❖ النقدية والمعادن الثمينة

سجل بند النقدية والمعادن الثمينة ارتفاعاً بنحو 37.7% مقارنة بالربع الأول من العام ليبلغ حوالي 993.6 مليون دولار نهاية الربع الثاني 2015. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النقد لدى مكاتب وفروع المصارف في قطاع غزة بنسبة 48.6%، وبنسبة 33.7% في فروع ومكاتب المصارف في الضفة الغربية. وتعزى الزيادة في هذا البند إلى زيادة الكتلة النقدية من الشيكال لدى مكاتب وفروع المصارف العاملة في فلسطين، وذلك نتيجة الإجراءات الإسرائيلية التي تحول دون تحويل الفائض من هذه العملة إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة. تجدر الإشارة أنه بالرغم من ارتفاع بند النقدية خلال الربع الحالي، إلا أنه بقي أقل بنحو 15.8% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014.

أما فيما يخص التطورات في بنود الموجودات الأخرى، فقد شهدت محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار هبوطاً بنسبة 2.7% خلال فترة المقارنة لتصل عند 965.8 مليون دولار نهاية الربع الثاني 2015، فيما شهد كل من حجم الاستثمارات

❖ الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

استمر التراجع في إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الثاني من العام 2015، حيث تشير البيانات إلى انخفاضها بنحو 3.8% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 1.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، لتبلغ حوالي 3.9 مليار دولار. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الأرصدة لدى المصارف في فلسطين وفي الخارج، حيث انخفضت أرصدة المصارف في فلسطين بنحو 18.0% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 386.7 مليون دولار، كما انخفضت الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنحو 2.6% لتبلغ نحو 2,490.4 مليون دولار. كما تراجعت أرصدة سلطة النقد بنسبة 0.4% خلال فترة المقارنة لتبلغ نحو 1,057.1 مليون دولار، علماً أن هذه الأرصدة تتكون من الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 80%، والحسابات الجارية بنسبة 9% والحسابات الأخرى بنسبة 11%، وأن مصدر التراجع في أرصدة سلطة النقد يعود إلى انخفاض الحسابات الجارية بنسبة 38.2% خلال فترة المقارنة.

الارتفاع على خلفية ارتفاع ودائع الجمهور بنسبة 5.4%، مقابل انخفاض الودائع المصرفية (أرصدة سلطة النقد والمصارف) بنحو 4.6% (انظر جدول 4-4).

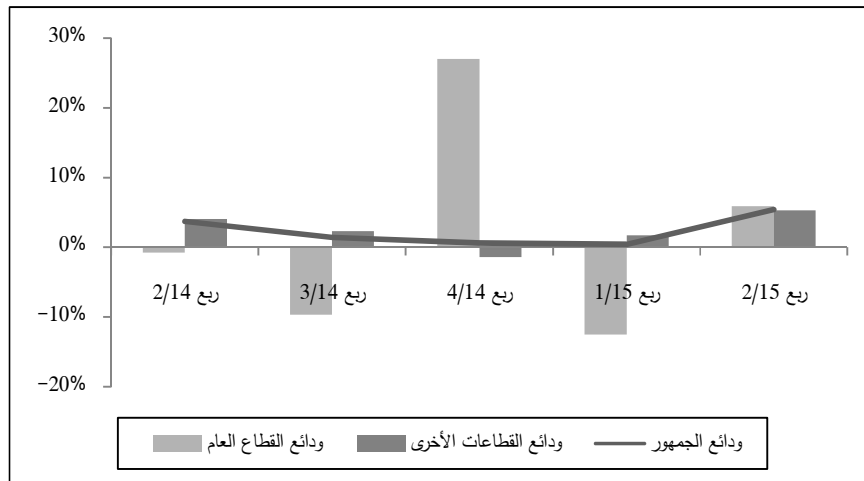
وتتكون ودائع الجمهور من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات العامة) بنسبة 7.7%، وودائع القطاعات الأخرى بنسبة 92.3% بقيمة 8.7 مليار دولار ويوضح الشكل 4-1 أدناه النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الثاني 2014 حتى نهاية الربع الثاني 2015.

والقبولات المصرفية إضافة للموجودات الأخرى ارتفاعاً خلال نفس الفترة بنحو 1.2% و12.7% و12.8% على الترتيب (انظر جدول 4-1).

4-2 جانب المطلوبات

تجاوز إجمالي الودائع (ودائع الجمهور + الودائع المصرفية) العشرة مليار دولار، حيث ارتفعت خلال الربع الثاني من العام 2015 بحوالي 4.6% مقارنة بالربع السابق. كما شكّلت إجمالي الودائع أكثر من 82% من إجمالي مطلوبات المصارف المرخصة نهاية الربع الثاني 2015. وجاء هذا

شكل 4-1: النمو في ودائع الجمهور

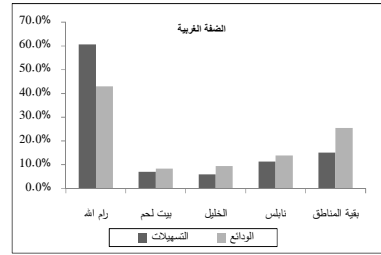
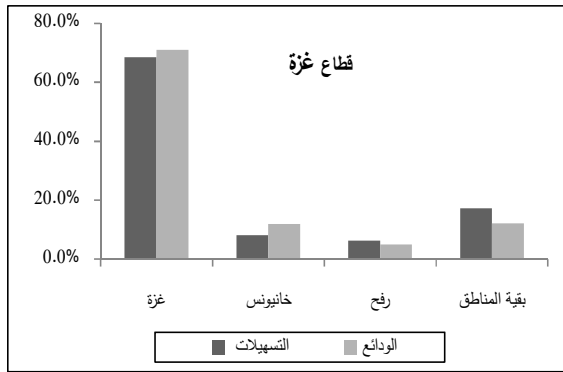


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمعّة للمصارف

توزعت ودائع الجمهور على مستوى نوع الوديعة، بين ودائع جارية (تحت الطلب) بنسبة 39.9%، وودائع لأجل بنسبة 28.2%، وودائع توفير بنسبة 32.0%. وبمقارنة هذه النسب بنظيراتها بالربع السابق يلاحظ أن هناك تغيراً طفيفاً تمثل بانخفاض الودائع الجارية. وفيما يتعلق بهيكل توزيع ودائع الجمهور حسب عملة الإيداع، يلاحظ استمرار سيطرة الدولار على نحو 37.6% من ودائع العملاء. أما حصة الشيكال فلقد بلغت 33.0%، وجاء في المرتبة الثالثة الودائع بالدينار الأردني بنسبة 25.1% (انظر جدول 4-4).

أما على المستوى الجغرافي، فقد هبطت حصة قطاع غزة من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع الثاني من العام 2015 إلى حوالي 10.7% مقارنة مع 11.6% في الربع السابق، بالمقابل ارتفعت حصة الضفة الغربية إلى حوالي 89.3%. ويبين الشكل 4-2 توزيع ودائع الجمهور والتسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية الربع الثاني 2015.

شكل 4-2: الأهمية النسبية لودائع الجمهور والتسهيلات الممنوحة حسب المحافظات في نهاية الربع الثاني 2015.



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمعة للمصارف.

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2015		2014		
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	727.5	687.0	785.2	618.2	684.5
قطاع خاص مقيم	8,399.7	7,962.4	7,840.6	7,946.2	7,757.8
قطاع خاص غير مقيم	329.1	324.7	308.7	319.6	323.0
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	3,770.5	3,609.4	3505.7	3,607.6	3,450.9
ودائع أجلية	2,663.4	2,502.3	2,591.5	2,462.8	2,803.2
ودائع توفير	3,022.4	2,862.5	2,837.3	2,813.6	2,511.2
حسب نوع عملة الإيداع					
دولار	3,555.2	3,347.1	3550.4	3,481.6	3,507.4
دينار أردني	2,375.9	2,270.8	2,299.4	2,337.0	2,284.2
شيكل	3,122.0	2,940.6	2,750.5	2,716.6	2,662.1
عملات أخرى	403.2	415.6	334.2	348.8	311.6
المجموع	9,456.3	8,974.1	8,934.5	8,884.0	8,765.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، حزيران 2015.

❖ أرصدة سلطة النقد والمصارف

انخفض بند أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 4.6% خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة بالربع السابق نتيجة لهبوط ودائع المصارف في فلسطين بنسبة 18.5%، مقابل ارتفاع كل من أرصدة سلطة النقد بنسبة 8.8% وأرصدة المصارف في الخارج بنحو 27.8%. ونظراً لأن حصة هذا البند في إجمالي مطلوبات المصارف لا تتعدى 6%، فإن التباينات فيه، وإن كانت كبيرة، يبقى أثرها محدوداً على إجمالي المطلوبات.

❖ حقوق الملكية

شهد بند حقوق الملكية انخفاضاً آخرًا في الربع الثاني 2015 بنسبة 3.5% مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 1,396 مليون دولار، وليشكل حوالي 11.2% من إجمالي المطلوبات مقارنة بحوالي 12.1% في الربع السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتوزيع المصارف أرباحاً بنحو 116.5 مليون دولار خلال الربع الثاني 2015. لكن، وعلى الرغم من هذا الانخفاض، سجلت حقوق الملكية ارتفاعاً بنسبة 1.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014 (انظر الجدول 4-1).

3-4 مؤشرات أداء المصارف

أما نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور فقد أظهرت تحسناً طفيفاً في الربع الثاني من العام 2015 لتبلغ نحو 57.3%. كما استمر التحسن في نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص بحوالي 1.7 نقطة مئوية خلال الربع الثاني من العام لتبلغ نحو 47.9%. أما نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات فقد انخفضت بشكل طفيف لتبلغ نحو 2.5%، وهو مؤشر عن جودة التسهيلات الممنوحة من المصارف المرخصة في فلسطين (انظر جدول 4-5).

يشير الجدول 4-5 إلى انخفاض نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع لتصل حوالي 33.9% نهاية الربع الثاني من العام 2015 مقارنة بنحو 36.4% في الربع السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأرصدة في الخارج (المكون الرئيسي للتوظيفات الخارجية) بنسبة 2.6% خلال فترة المقارنة. كما شهدت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول هبوطاً بنحو 0.9 نقطة مئوية لتصل حوالي 11.2% خلال نفس الفترة.

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)					المؤشر
2015		2014			
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
11.2	12.1	12.4	11.9	11.5	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
71.1	72.2	68.0	74.3	74.4	نسبة الإيرادات من الفوائد إلى إجمالي الدخل
57.3	57.1	54.8	54.5	55.9	إجمالي التسهيلات الائتمانية/ ودائع الجمهور
47.9	46.2	44.9	42.5	43.6	إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص
33.9	36.4	39.4	38.3	34.6	التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع*
2.5	2.6	2.5	2.7	2.6	التسهيلات المتعثرة/ إجمالي التسهيلات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف، حزيران 2015.
* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

✦ أرباح المصارف المرخصة

مليون دولار خلال الربع الثاني من العام ترتب عليه نفقات عامة بقيمة بلغت 97.9 مليون دولار.

حققت المصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثاني من العام 2015 دخلاً صافياً بلغ 32.2 مليون دولار. ويتضح من الجدول 4-6 أن المصارف حققت إيراداتاً صافياً بلغ 130.1

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف المرخصة 2014-2015

(مليون دولار)					
2015		2014			
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
130.1	123.0	129.8	122.7	123.8	صافي الإيرادات
92.5	88.8	88.3	91.0	92.1	الفوائد
22.8	22.6	24.0	21.7	21.5	العمولات
4.8	1.7	0.6	0.5	2.1	أوراق الدين المالية والاستثمارات
8.9	8.2	7.3	7.2	6.4	عمليات تبديل وتقييم والعملات الأجنبية
0.1	0.1	0.5	1.0	0.2-	عمليات التحوط والمتاجرة
1.0	1.6	8.5	1.3	1.9	الدخول التشغيلية الأخرى
97.9	86.9	89.8	91.4	89.2	النفقات
79.5	73.6	78.3	77.2	75.3	النفقات التشغيلية
5.4	3.3	-0.05	0.03	0.3	المخصصات
13.0	10.0	11.5	14.2	13.6	الضريبة
32.2	36.1	39.4	31.3	34.6	صافي الدخل*

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، قائمة الأرباح والخسائر، حزيران 2015 (بيانات غير منشورة).
* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات

نقطة مئوية على التوالي، حيث وصل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على قروض الدينار 9.18%، وعلى ودائع الدينار 2.22%. كما ارتفع معدل الفائدة المرجح على الإقراض بالشيكال مقابل انخفاضه على الودائع بنفس العملة، ليصل نحو 10.34% على القروض، مقابل 1.50% على الودائع. أما بالنسبة للدولار، فقد انخفض المتوسط المرجح للفائدة على الإقراض بنحو 0.42 نقطة مئوية ليصل إلى 6.46%، في حين ارتفع على الودائع بنحو 0.11 نقطة مئوية ليصل إلى 0.97% خلال فترة المقارنة نفسها. (انظر الجدول 4-7)

وتشير البيانات إلى أن البند الذي ساهم بأكبر نسبة في صافي الإيرادات كان بند الفوائد ونسبة 71.1%، وهو ما يدل على أن المصارف لا تزال تعتمد على الوساطة المالية بين القطاعات المختلفة كوظيفة أساسية لتوليد الدخل. ويوضح الجدول أيضاً مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة من الربع الثاني 2014 وحتى الربع الثاني 2015.

4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض

ارتفعت نسبة الفائدة على تسهيلات وودائع الدينار في الربع الثاني مقارنة بالربع السابق بنحو 0.39 نقطة مئوية، و0.07

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض

الفترة	الدينار الأردني		الدولار		الشيكال		
	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	
2014	الربع الثاني	2.19	8.71	0.85	6.18	1.40	11.05
	الربع الثالث	2.13	9.35	0.76	6.57	1.46	10.61
	الربع الرابع	2.14	8.69	0.92	6.88	1.59	10.82
	المتوسط	2.15	9.03	0.82	6.41	1.46	10.96
2015	الربع الأول	2.15	8.79	0.86	6.88	2.03	10.32
	الربع الثاني	2.22	9.18	0.97	6.46	1.50	10.34

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، حزيران 2015.

4-5 نظام المدفوعات

❖ حركة المقاصة

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة خلال الربع الثاني من العام 2015 حوالي 1,230,763 شيك، بقيمة 2.8 مليار دولار، بارتفاع نسبته 3.3% في عدد الشيكات و7.2% في قيمتها مقارنة بالربع السابق.

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعاداة		
	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	
2014	الربع الأول	1,093,504	2,779.3	110,488	168.4
	الربع الثاني	1,140,775	2,802.0	107,158	154.0
	الربع الثالث	1,143,268	2,724.5	124,461	179.4
	الربع الرابع	1,260,225	2,795.6	125,329	162.0
المجموع	4,637,772	11,101.4	467,436	663.8	
2015	الربع الأول	1,191,145	2,588	143,401	162.0
	الربع الثاني	1,230,763	2,775.3	120,213	150.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، حزيران 2015.

الستة عشر المرخصة في فلسطين بمقدار تسعة فروع ومكاتب منها ثمانية في الضفة الغربية وفرع واحد في قطاع غزة. ويأتي ترخيص هذا العدد من الفروع والمكاتب في سياق سعي سلطة النقد الفلسطينية على إيصال الخدمات المصرفية إلى كافة المناطق الفلسطينية وخاصة في الأرياف والمناطق النائية. وقد ترافق مع زيادة عدد الفروع ارتفاع في عدد أجهزة الصراف الآلي بنحو 13 جهاز صراف آلي جديد جميعها في الضفة الغربية (انظر الجدول 4-9).

جدير بالذكر أن معظم الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيك بنسبة 93.1%. وفي نفس الوقت، بلغ عدد الشيكات المرتجعة نحو 120 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 150.1 مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً في نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص من 12.0% في الربع الأول من العام 2015 إلى 9.8% في الربع الثاني من نفس العام من حيث العدد ومن 6.3% إلى 5.4% من حيث القيمة.

4-6 الانتشار المصرفي

شهد الربع الثاني من العام 2015 ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات التفرع المصرفي، حيث ارتفع عدد فروع ومكاتب المصارف

جدول 4-9: الانتشار المصرفي للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثاني، 2015

المجموع		مصارف وافدة		مصارف محلية		
قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
51	222	17	101	34	121	عدد فروع ومكاتب المصارف
73	492	16	225	57	267	عدد أجهزة الصراف الآلي
50,088	143,365	1,098	10,649	48,990	132,716	عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي
19,918	56,396	519	40,794	19,399	15,602	عدد بطاقات الائتمان
106,072	381,368	19,355	244,550	86,717	136,818	عدد بطاقات الخصم المباشر

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- دائرة الرقابة والتفتيش، حزيران 2015

4-7 مؤسسات الإقراض المتخصصة

بها حوالي 420 موظف. وبلغ عدد عملائها نحو 48,109 منهم حوالي 68% في الضفة الغربية، و32% في قطاع غزة. وبلغت نسبة الإناث نحو 41.4% من إجمالي عملاء الشبكة في نهاية الربع الثاني 2015 (انظر جدول 4-10).

تعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها نهاية الربع الثاني من العام 2015 حوالي 60 فرع ومكتب. وتنتشر هذه الفروع والمكاتب في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل

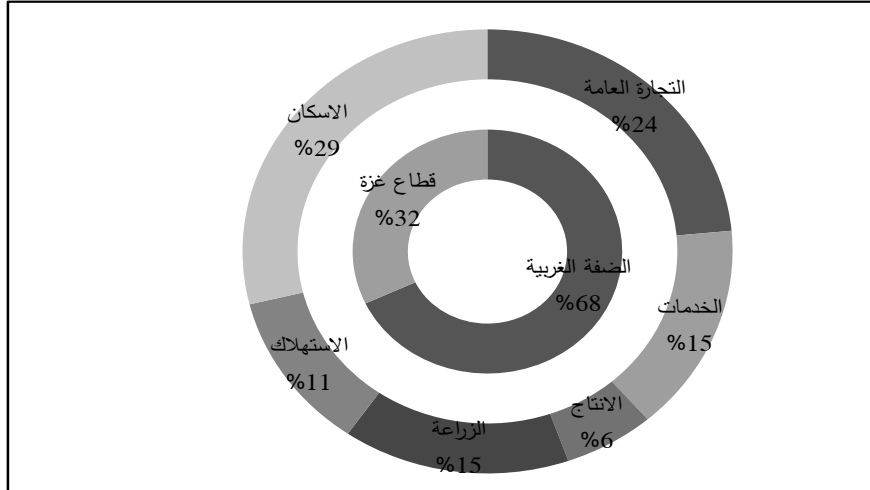
جدول 4-10: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة كما في 2015/6/30

مؤسسة الإقراض المتخصصة	عدد الفروع	عدد العملاء	عدد الموظفين	قيمة القروض الممنوحة (دولار)	متوسط قيمة القرض (دولار)
أصالة	7	4,307	47	5,656,025	1,313
فيتاس	6	6,112	71	19,194,512	3,140
أكاد	7	3,148	44	7,875,838	2,502
فاتن	25	29,485	177	67,529,838	2,290
ريف	10	2,997	36	9,117,713	3,042
الابداع	5	2,060	45	3,381,144	1,641
المجموع	60	48,109	420	112,755,070	13,929

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

من جانبٍ آخر، بلغ إجمالي محفظة القروض المقدمة من هذه المؤسسات نهاية الربع الثاني من العام الحالي حوالي 112.8 مليون دولار توزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث سيطرت قروض الإسكان على النصيب الأعلى بنسبة 28.8%، تلاه قطاع التجارة العامة بنحو 23.5% (انظر الشكل 4-3).

شكل 4-3: التوزيع الجغرافي والقطاعي للتمويلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الثاني 2015



8-4 بورصة فلسطين

– 2.5% مقارنة مع 3.2% خلال الربع الأول من العام 2015.

– الدوران¹⁰: بلغت هذه النسبة في الربع الثاني من العام 2015 نحو 1.6%، مقارنة مع 3.1% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم البنوك والخدمات المالية 3.0%، قطاع الاستثمار 2.4%، قطاع الصناعة 0.9%، قطاع الخدمات 0.7%، وقطاع التأمين 0.7%.

✧ درجة التركيز¹¹:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 81% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام 2015، وهذه الشركات هي البنك الوطني (24%)، بنك فلسطين (21%)، فلسطين للتنمية والاستثمار "باديكو" (18%)، الاتصالات الفلسطينية (15%)، بيرزيت للأدوية (4%).

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة في نهاية الربع الثاني 2015:

✧ مؤشرات السوق المالي:

– الرسملة السوقية⁹: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2014 نحو 25% مقارنة مع 24% في العام 2013.

– عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2015، 49 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، قطاع الصناعة (13 شركة)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

✧ مؤشرات السيولة:

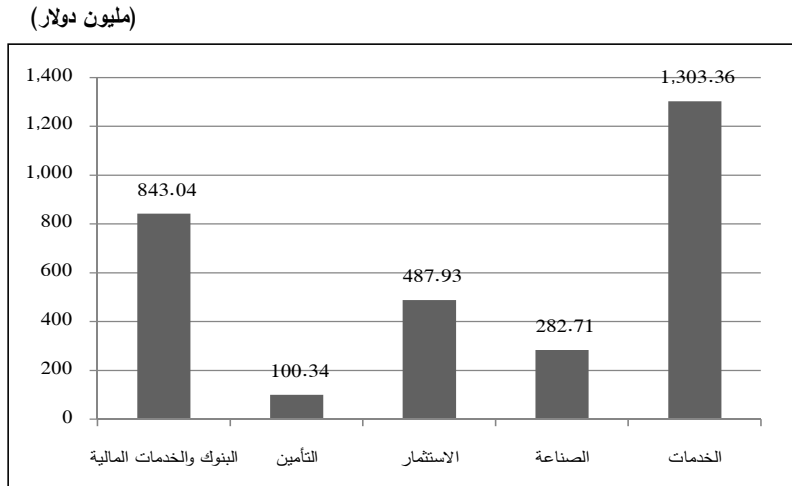
قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثاني من العام 2015 نحو

⁹ يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

¹⁰ يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتباع بها الأسهم.

بقيت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2015 على حالها مقارنة مع الربع الأول (حوالي 3 مليار دولار). وما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 43%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 28% (انظر الشكل 4-4).

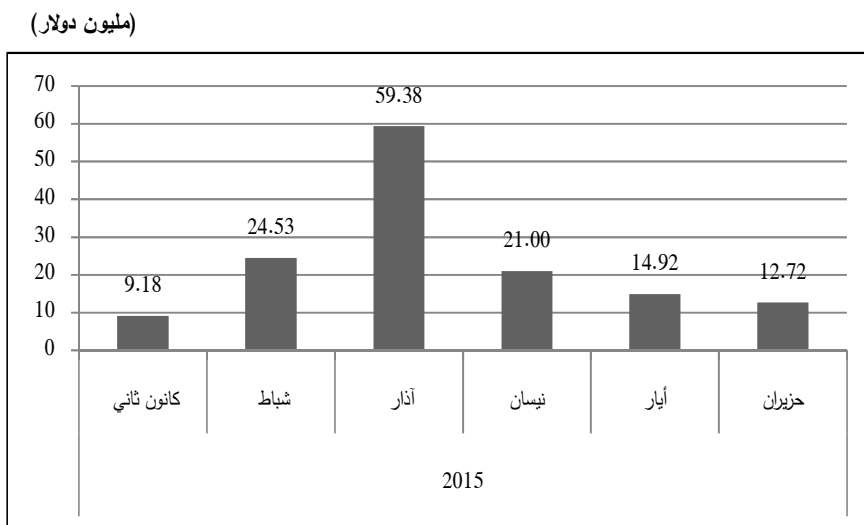
شكل 4-4: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثاني 2015



المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2015 نحو 31.2 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 35.5% مقارنة مع الربع السابق. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 49 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2015، بانخفاض مقداره 48% عن الربع السابق (انظر الشكل 4-5).

شكل 4-5: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربيعين الأول والثاني 2015

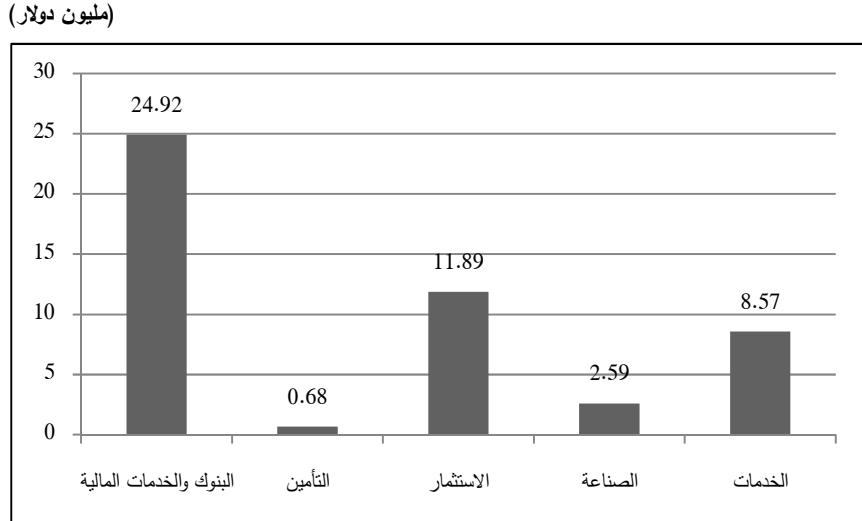


المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

¹¹ يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر منها في الربع الثاني من العام 2015، بنسبة 51.2%، يليه كلاً من قطاع الاستثمار والخدمات بنسب 24.4% و 17.6% على التوالي (نظر الشكل 4-6).

شكل 4-6: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الثاني 2015

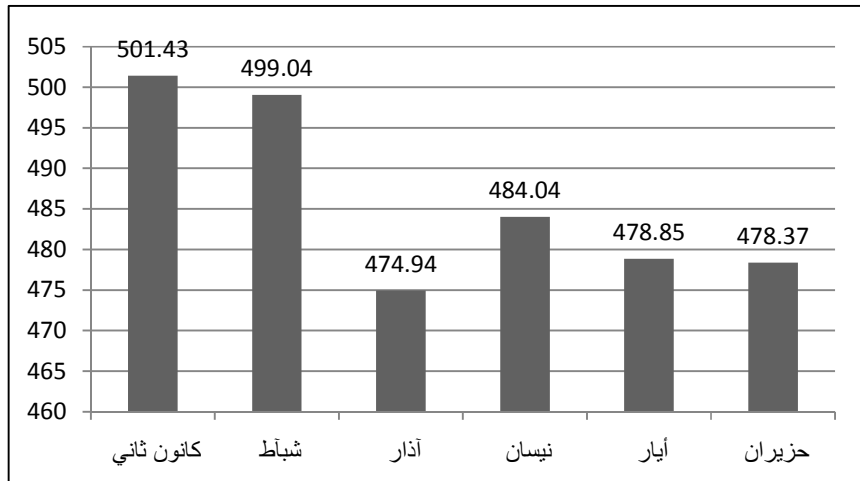


المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني من العام 2015 عند 478.37 نقطة، متقدماً بـ 3.43 نقطة عن إغلاق الربع السابق (انظر الشكل 4-7).

شكل 4-7: مؤشر القدس لأشهر الربيعين الأول والثاني 2015



المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

صندوق 4: توسع الإقراض للقطاع الخاص: هل هناك ما يدعو للقلق؟

قدّم صندوق النقد الدولي في تقريره النصف سنوي الأخير عن الاقتصاد الفلسطيني تحليلاً لموضوع الزيادة الحادة في القروض في الضفة والقطاع¹². وتساءل التحليل في عنوانه إذا ما كان هناك داعٍ للقلق حول تلك الزيادة. وجاء جواب الصندوق على هذا السؤال على شاكلة "كلا... ولكن!"

بدأ التحليل بملاحظة أنّ الاعتمادات (القروض) للقطاع الخاص شهدت نمواً سنوياً بالمتوسط خلال الفترة 2009-2014 بلغ 20%، وهو ضعف النمو السنوي المتوسط للدخل المحلي الإجمالي الاسمي خلال نفس الفترة. وبلغ النمو في الاعتمادات 16% في العام 2014. وتشير أرقام الربع الأول من العام 2015 أنّ الزيادة في القروض يمكن أن تصل إلى 18% خلال كامل العام، على الرغم من تقاعس النمو الاقتصادي.

يذكر التحليل أنّ سبب النمو الحاد هذا يمكن أن يكون نتيجة الانطلاق من نقطة متدنية أصلاً. أي أنّ الاعتمادات تزداد بسرعة لتعويض ما فاتها في السابق. ومما يدعم هذه الفكرة أنّ نسبة القروض (الكلية) إلى الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع في العام 2014 بلغت 31%، وهي أعلى بقليل فقط من النسبة المشابهة في مصر، ولكنها أدنى بمقدار 50% عن النسب المناظرة في الأردن ولبنان والمغرب، وهي أيضاً أدنى من النسبة المتوسطة في كافة دول "المينا".

على ذلك يتوصل تحليل صندوق النقد إلى أنّ نمو القروض قد يكون مرجعه زيادة "التعميق المالي" (أي زيادة تغلغل النظام المالي في النشاط الاقتصادي والوصول إلى قطاعات جديدة من الناس كانت مستبعدة في السابق من الخدمات المصرفية والمالية). ولكن، يستدرك التحليل، أنّ الأمر يمكن أيضاً أن يكون نتيجة تسبّب في شروط الإقراض لدى المصارف أو نتيجة فقاعة في أسواق الثروات (بما فيها الأراضي والمساكن) وهو ما يترافق مع مخاطر جدية.

لا يتوصل التحليل الإحصائي للأرقام المتوفرة إلى دلائل قاطعة عن درجة المخاطر المترافقة مع نمو الاعتمادات في الأراضي الفلسطينية. فمن الناحية الأولى ليس هناك في واقع الأمر طفرة في القروض، ذلك لأنّ النزعة التاريخية لنمو الاعتمادات منذ العام 1996 تبدو مستقرة. ومن ناحية ثانية، وعلى الرغم من الارتفاع في نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنّ القيمة المطلقة لهذه النسبة لا يمكن اعتبارها مرتفعة بشكل استثنائي كما لاحظنا سابقاً.

ولكن، يعود التحليل للتأكيد ثانية، أنّ غياب الدلائل الإحصائية القاطعة لا يعني أنّه يمكن استبعاد إمكانية وجود توسع غير مبرر بالقروض. لا بل حتى بغياب هذا التوسع هناك ضرورة لمراقبة المخاطر التي تترافق مع المستوى المراقب من الاعتمادات. وتتمثل هذه المخاطر في مجالين، تركز الاعتمادات في قطاعات أو نشاطات معينة من جهة وعدم ملائمة المصارف وقدرتها على التعامل مع مستوى القروض المقدمة من جهة ثانية.

يتطرق التحليل إلى أنّ هناك تركيز جغرافي في اعتمادات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، إذ أنّ 84% منها تتركز في الضفة مقابل 16% فقط في قطاع غزة. أيضاً هناك تركيز قطاعي، إذ أنّ 70% منها (20% من الناتج المحلي الإجمالي) تتركز في قطاعات التشييد والتجارة والاستهلاك. من ناحية ثانية فإن نسبة القروض إلى الودائع ارتفعت من 31% في العام 2008 إلى 55% في العام 2014 وهو ما يشير إلى أنّ نمو الودائع لم يسر جنباً إلى جنب مع نمو القروض.

ثم أنّ النمو الحاد في القروض الاستهلاكية يدعو إلى بعض القلق حسب التحليل. وذلك لأنّها تبلغ الآن نحو ربع إجمالي الاعتمادات بما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن جزءاً كبيراً من هذه الاعتمادات ممنوح إلى موظفي السلطة الفلسطينية، وهو ما يرفع من درجة انكشاف المصارف تجاه الحكومة الفلسطينية.

كذلك إنّ ما يستدعي الانتباه أنّ طاقة المصارف على مراقبة وملاحقة القروض لم تتوسع بالتوازي مع زيادة الاعتمادات. إذ على الرغم من أنّ الاعتمادات تضاعفت منذ العام 2009 حتى الآن، إلا أنّ عدد العاملين في القطاع المصرفي لم يزد بشكل مواز، هذا حتى عند أخذ زيادة الإنتاجية والفعالية بعين الاعتبار.

¹² IMF: West Bank and Gaza, Report to the AH Liaison Committee. Annex II: Rapid Credit Growth in the WBG-How Much Should We Worry? September 18, 2015 <https://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2015/092115.pdf>

يلاحظ التحليل في النهاية أن سلطة النقد الفلسطينية طبقت إجراءات مختلفة لحماية النظام المصرفي، بما فيها فرض حدود على الانكشاف تجاه قروض الأراضي والمساكن، ومراقبة النسب بين القروض والضمانات، وبين القروض والدخل. كما أن رسملة المصارف جيدة مقارنة بالمستويات الدولية، ونسبة الديون الفاشلة هي أقل من 3%، والسيولة جيدة. ولكن، يعود التحليل للتذكير بأن ملائمة الرسملة هي في انخفاض مستمر، وأن إدارة السيولة في المصارف مقيّدة بسبب غياب سوق فعال للمعاملات بين البنوك ونتيجة التوتر في العلاقات السياسية مع إسرائيل وغياب الوصول إلى أسواق رأس المال. يضاف إلى هذا عدم تناسق بين عملات القروض وعملات الدخل، خصوصاً في قروض الإسكان. كل هذا يعني، حسب تحليل الصندوق، أنه حتى إذا كان التوسع الأخير في القروض هو ظاهرة ناتجة عن "التعميق المالي" وليس عن فقاعة، فإن الأمر يتطلب استمرار المراقبة المتشددة للمخاطر الناتجة عن المترافقة مع هذا التوسع. ويزداد هذا أهمية نظراً لأن التوسع في الإقراض يسير جنباً إلى جنب مع بطئ، لا بل مع تراجع، النمو الاقتصادي.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2015 من هذا العام 418 شركة، بارتفاع قدره 60 شركة مقارنة مع الربع السابق، و51 شركة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 5-1).

يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثاني من العام 2015 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة، علماً بأن وزارة الاقتصاد تقوم بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.¹³

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2015)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013	العام 2014	العام 2015
الربع الأول	247	454	334	389	319	272	440	358
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317	367	418
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302	311	
الربع الرابع	287	438	290	337	245	281	372	
المجموع	1,183	1,653	1,216	1,386	1,070	1,172	1,490	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

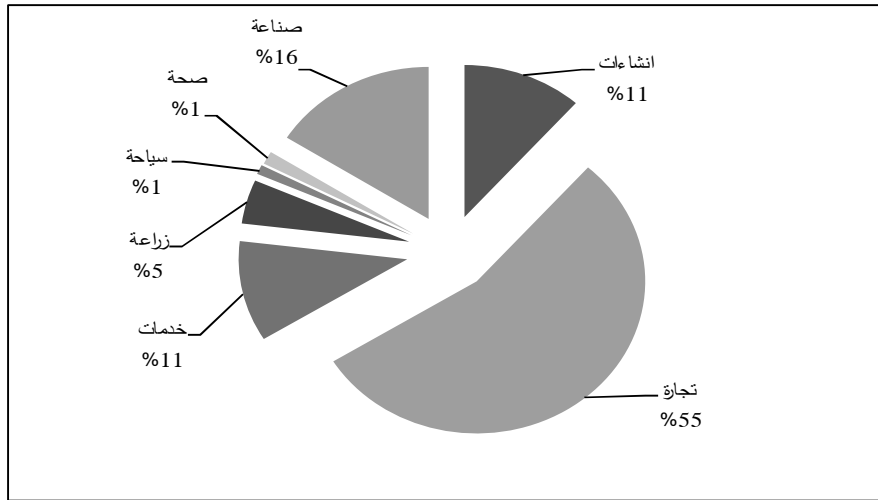
بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2015 حوالي 64 مليون دينار أردني بارتفاع مقداره 72% مقارنة مع الربع السابق¹⁴. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة، بنسبة

54.7% (35 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الصناعة الذي استحوذ على 16% (10.3 مليون دينار أردني) من إجمالي رأس المال المسجل. وجاء في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والخدمات بنسب 11.5% و 10.7% على التوالي (7.4 و 6.9 مليون دينار) (انظر الشكل 5-1).

¹³ يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

¹⁴ تم تسجيل الشركات في الربع الثاني من العام 2015 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار، والدرهم. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربيعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من هذه العملات والذي بلغ (0.7064)، (0.1923) على التوالي.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني، 2015



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

واستحوذت الشركات المساهمة الخصوصية على 76.9% من إجمالي رأس المال المسجل، بينما استحوذت الشركات المساهمة الأجنبية على 1.3% فقط (انظر جدول 5-2).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2015 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (149 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (264 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (5 شركات).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2015 والربع الأول والثاني 2015

(مليون دينار)

الفصل/ السنة	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة أجنبية	المجموع
الربع الأول 2014	20.882	38.295	0.672	59.244
الربع الثاني 2014	16.743	29.534	11.345	57.627
الربع الثالث 2014	13.010	34.651	0	47.662
الربع الرابع 2014	14.850	44.887	0	59.736
2014	65.485	147.367	12.017	224.269
الربع الأول 2015	12.694	23.414	1.277	37.385
الربع الثاني 2015	13.949	49.325	0.831	64.105

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية

يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أنّ عدد الرخص الرسمية الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أنّ جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

عدد رخص الأبنية ومساحتها الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر هام عن النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. وهناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين

2015 (انظر الجدول 5-3). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014 يلاحظ انخفاض عدد الرخص الصادرة بنسبة 4.2%، كما يلاحظ أيضاً انخفاض في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 1.0%.

ارتفع عدد رخص البناء الصادرة في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2015 بنسبة 19.0% مقارنة بالربع الأول من العام 2015 (من 1,970 رخصة إلى 2,345 رخصة). وسجّلت مساحة الأبنية المرخصة في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2015 ارتفاعاً بنسبة 14.1% مقارنة بالربع الأول

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2014-2015

(المساحة ألف م²)

2015		2014					المؤشر
الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2,345	1,970	9,075	2,144	2,039	2,447	2,445	مجموع الرخص الصادرة
2,153	1,795	8,312	1,950	1,866	2,257	2,239	مبنى سكني
192	175	763	194	173	190	206	مبنى غير سكني
1,021.8	895.7	4,077	978.0	917.6	1,032.0	1,149.4	مجموع المساحات المرخصة
3,838	3,226	13,777	3,452	2,929	3,592	3,804	عدد الوحدات الجديدة
691.9	595.3	2,546.1	618.7	600.2	640.7	686.5	مساحة الوحدات الجديدة
665	452	3,053	664	642	905	842	عدد الوحدات القائمة
108.5	75.3	500.7	104.0	105.3	151.1	140.3	مساحة الوحدات القائمة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

5-3 استيراد الأسمنت

المستوردة إلى قطاع غزة (51.8%). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، يلاحظ ارتفاع كمية الإسمنت المستوردة إلى فلسطين بمقدار 17.3% (انظر الجدول 5-4).

ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين في الربع الثاني من العام 2015 بمقدار 28.1% مقارنة مع الربع الأول من العام 2015. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية (24.2%) وارتفاع كمية الإسمنت

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2014-2015

(ألف طن)

2015		2014					المؤشر
الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
418.1	336.6	1,491.4	382.5	339.1	419.2	350.6	الضفة الغربية
84.7	55.8	39.7	22.6	2.3	9.3	5.6	قطاع غزة
502.8	392.4	1,531.1	405.0	341.4	428.5	356.2	فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2015. رام الله - فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى الأفراد والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

يرصد هذا القسم أعداد السيارات (الجديدة والمستعملة) المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل أو من الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في

الربع الثاني هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 28% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. كما بلغت نسبة السيارات المستعملة المستوردة من السوق الإسرائيلي 9% (انظر الجدول 5-5).

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 6,440 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 19% مقارنة مع الربع السابق وارتفاعاً بنحو 46% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 63% من السيارات المسجلة خلال

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
4,402	560	2,241	1,601	الربع الثاني 2014
5,429	902	3,315	1,212	الربع الأول 2015
1,622	183	895	544	نيسان
2,615	190	1,789	636	أيار
2,203	230	1,346	627	حزيران
6,440	603	4,030	1,807	الربع الثاني 2015

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 43.2%، في حين انخفضت بنسبة 31.0% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2014. ويتوزع النزلاء بين 51.8% في فنادق جنوب الضفة الغربية، و25.7% في فنادق القدس و14.4% في فنادق وسط الضفة الغربية. أما نسبة النزلاء في فنادق شمال الضفة الغربية فقد بلغت 8.1%.

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 110 فنادق في نهاية الربع الثاني من العام 2015 مقارنة مع 111 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2015. ووصل عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2015 ما مجموعه 142,795 نزلياً، أقاموا 417,847 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2015 يتبين أن هناك

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2014-2015

2015		2014					المؤشر
الربع الثاني	الربع الأول	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
110	111	109	109	109	113	116	عدد الفنادق العاملة
3,030	3,075	2,995	2,970	2,927	3,010	3,035	متوسط عدد العاملين
142,795	99,689	610,347	152,531	99,811	207,083	149,526	عدد النزلاء
417,847	291,917	1,537,311	406,394	272,567	493,104	361,711	عدد ليالي المبيت
1,718.6	1,359.6	1,681.9	1,650.5	1,499.3	2029.4	1527.4	متوسط إشغال الغرف
4,591.7	3,243.5	4,211.8	4,417.3	2,962.7	5418.7	4019.0	متوسط إشغال الأسرة
25.3	19.8	25.2	24.5	22.7	30.6	23.0	نسبة إشغال الغرف %
30.3	21.2	28.5	29.6	20.3	36.9	27.3	نسبة إشغال الأسرة %

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

صندوق 5: كل شيكل للخرينة يقابله شيكل تهرب في إسرائيل

تم مؤخراً تشكيل لجنة في إسرائيل برئاسة المدير العام لمكتب رئيس الوزراء بهدف دراسة سبل الحد من استخدام النقد (الكاش) في الاقتصاد ومن التهرب الضريبي. وشارك في عضوية اللجنة خبراء من مصلحة الضرائب، ومكتب المدعي العام، وبنك إسرائيل، ووزارة الاقتصاد بالإضافة إلى رئيس هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وذكر التقرير الذي وضعته اللجنة أنّ تقديرات مصلحة الضرائب تقول أنّ اقتصاد الظل في إسرائيل (أي التهرب الضريبي) يعادل نحو خمس النشاط الاقتصادي في البلاد.¹⁵ وأنّ هذا يتوافق مع خسارة في إيرادات الضرائب تتراوح بين 40-50 مليار شيكل في السنة. وهذا يعادل المبالغ المخصصة لموازنة وزارة "الحرب" أو وزارة الصحة أو وزارة التعليم في إسرائيل. كما أشار التقرير إلى أنّ تحصيل هذا المبلغ يمكن أن يسمح بتخفيض كبير في ضريبة القيمة المضافة وتخفيض تكاليف الحياة. وإعطاء صورة أوضح عن مقدار التهرب يذكر التقرير أنّ إيرادات الضرائب على العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي تبلغ نحو 40 مليار شيكل، أي أنّه لقاء كل شيكل يتم تحصيله كضريبة دخل من مكلف، يقابله شيكل يتهرب مواطن آخر من دفعه للخرينة.

ولا تقتصر الآثار السلبية للتهرب على الخسارة الاقتصادية كما يقول التقرير. ذلك لأنّ التهرب يؤثر على التماسك الاجتماعي، ويشكك في الجدارة الشرعية للقانون والإدارة الحكومية. ولقد أوصت اللجنة بعدد من الإجراءات التي تهدف إلى تقليص استخدام العملة الكاش في المعاملات لأنها الطريق الرئيسي لعمليات التهرب والتهرب وغسل الأموال. ومن بين هذه الإجراءات المنع التدريجي لاستخدام الكاش في الصفقات التي تزيد قيمتها عن 10 آلاف شيكل. واتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين (غرامة 25% من قيمة الصفقة على البائع و35% على المشتري). كما تم اقتراح منع استخدام الشيكات على بياض وعدم تجبير الشيكات التي تزيد قيمتها على 10 آلاف شيكل لأكثر من مرة واحدة، إلى جانب توسيع وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية المتطورة (EMV).

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

العام 2014. وأسعار مجموعة النقل والمواصلات، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.87% خلال الربع الثاني من العام 2015، على الرغم من انخفاض أسعارها بمقدار 0.45% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، في حين سجلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته انخفاضاً حاداً مقداره 2.20% خلال الربع الثاني من العام 2015، وبمقدار 4.77% مقارنة بالربع المناظر (انظر الجدول 6-1).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.85% خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة بالربع الأول من العام 2015، وارتفاعاً حاداً بنسبة 2.78% خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وكانت أبرز المجموعات السلعية التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من العام 2015 هي أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.52%، وبنسبة 4.28% مقارنة بالربع المناظر من

¹⁵ The Committee to Examine Reducing the Use of Cash in Israel's Economy Final Report. July 17, 2014 <http://www.boi.org.il/en/PaymentSystem/Documents/The%20Committee%20to%20Examine%20Reducing%20the%20Use%20of%20Cash%20in%20Israel%E2%80%99s%20Economy.pdf>

جدول 6-1: نسب التغير الربعية في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين على مستوى المجموعات الرئيسية

المجموعة	نسبة تغير الربع الثاني 2015 عن الربع الثاني 2014	نسبة تغير الربع الثاني 2015 عن الربع الأول 2015
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	4.28	2.52
المشروبات الكحولية والتبغ	16.92	(1.56)
الأقمشة والملابس والأحذية	5.09	0.41
المسكن ومستلزماته	(4.77)	(2.20)
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	3.88	0.03
الخدمات الطبية	1.14	(0.34)
النقل والمواصلات	(0.45)	1.87
الاتصالات	(2.66)	(0.06)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	2.26	1.06
خدمات التعليم	4.62	1.15
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.89	0.52
سلع وخدمات متنوعة	1.74	(0.10)
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	2.78	0.85

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2015

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة تغير الربع الثاني 2015 عن الربع الأول 2015
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	5.30
أسعار الوقود المنزلي	(3.77)
الخضراوات الطازجة	(0.50)
اللحوم الطازجة	6.14
السكر	(2.91)
الأرز	0.12
الدواجن الطازجة	15.12
الطحين	(1.58)
منتجات الألبان والبيض	(4.34)
الفواكه الطازجة	11.40

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة بالربع السابق. سجلت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات ارتفاعاً بنسبة 5.30%، حيث وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص إلى 6.48 شيقل / لتر. كما وصل سعر

السولار إلى 6.03 شيقل / لتر خلال شهر حزيران 2015. كما ارتفعت أسعار الدواجن الطازجة بنسبة 15.12% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش إلى 18.42 شيقل / كغم خلال شهر حزيران 2015)، كما ارتفعت أسعار الفواكه الطازجة بنسبة 11.40% (ارتفعت أسعار الليمون بنسبة

(وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج)، كما سجلت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية انخفاضاً مقداره 0.80% (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج)، بينما سجلت أسعار مجموعة صيد الأسماك ارتفاعاً بنسبة 8.62%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.29% خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة مع الربع السابق. وبمقارنة الربع الثاني 2015 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 2.06%.

من ناحية ثانية، يعود انخفاض الرقم القياسي لأسعار المنتج إلى انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 1.65%، على الرغم من ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.26%.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2015 انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.06% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية استقراراً خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني "العظم" في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.59% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد سجل انخفاضاً خلال الربع الثاني من العام 2015 مقداره 0.28% مقارنة بالربع الأول من العام نفسه. (انظر جدول 6-3).

62.69%، وأسعار الموز بنسبة 63.26%). كما ارتفعت أسعار اللحوم الطازجة بنسبة 6.14% (وصل سعر لحم غنم مع العظم طازج - محلي إلى 71.77 شيكل / 1 كغم خلال شهر حزيران 2015). في المقابل انخفضت أسعار منتجات الألبان والبيض بمقدار 4.34% (انخفض سعر البيض بمقدار 17.39%، وصل سعر بيض الدجاج - محلي 15.44 شيكل / 2 كغم خلال شهر حزيران 2015. كما انخفضت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بمقدار 3.77% (انخفضت أسعار الغاز بمقدار 2.07%، حيث وصل سعر أسطوانة الغاز - تعبئة محلية إلى 61.63 شيكل/12 كغم خلال شهر حزيران 2015).

6-2 أسعار المنتج والجملة

6-2-1 الرقم القياسي لأسعار الجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملاً لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.86% خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة بالربع الأول من العام 2015. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة السلع الزراعية بنسبة 3.60% (وهي تشكّل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، وأسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 1.41%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.16%، على الرغم من انخفاض أسعار مجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.29% (وهي تشكّل 70% من وزن سلة أسعار الجملة). وبمقارنة الربع الثاني 2015 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 0.83%.

من ناحية ثانية، يعود ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 1.04%، على الرغم من انخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.04%.

6-2-2 الرقم القياسي لأسعار المنتج

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 1.48% خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة بالربع الأول من العام 2015، نتيجة لانخفاض أسعار مجموعة السلع الزراعية بمقدار 2.73%

جدول 6-3: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

تكاليف الطرق	نسبة التغير الربعية			الرقم القياسي				الفترة الزمنية
	تكاليف البناء للمباني العظم	تكاليف البناء للمباني غير السكنية	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف الطرق	تكاليف البناء للمباني العظم	تكاليف البناء للمباني غير السكنية	تكاليف البناء للمباني السكنية	
				شهر الأساس كانون أول 2008 = 100	سنة الأساس 2013 = 100	سنة الأساس 2013 = 100	سنة الأساس 2013 = 100	
(1.49)	(0.61)	(0.54)	(0.46)	114.32	99.78	101.19	101.01	كانون ثاني 2015
(2.04)	(0.17)	(0.34)	(0.23)	111.98	99.61	100.85	100.78	شباط 2015
0.93	(0.30)	(0.20)	(0.24)	113.02	99.31	100.65	100.54	آذار 2015
(2.69)	(0.98)	(0.83)	(0.73)	113.11	99.56	100.89	100.78	الربع الأول 2015
(0.24)	(0.19)	0.11	0.08	112.75	99.12	100.75	100.62	نيسان 2015
0.13	(0.19)	0.05	0.02	112.90	98.93	100.81	100.64	أيار 2015
(0.14)	(0.08)	0.32	0.26	112.74	98.86	101.13	100.89	حزيران 2015
(0.28)	(0.59)	0.00	(0.06)	112.80	98.97	100.90	100.72	الربع الثاني 2015

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

4-6 الأسعار والقوة الشرائية¹⁶

الدينار الأردني نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار. أما عند المقارنة بين الربع الحالي والربع المناظر من عام 2014، فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 2.8% كما ارتفع سعر صرف الدولار بنحو 11.8% تجاه الشيكل، وهو ما أدى بالمتصلة إلى تحسن القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار بنحو 9.0% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 6-4).

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 0.8% خلال الربع الثاني 2015، مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 111.02، بالمقابل شهد هذا الربع تراجع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.6% (إلى 3.88 شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). المتصلة كانت تراجع القوة الشرائية للدولار بنحو 2.5% خلال الربع الثاني 2015 مقارنة بالربع الأول. وينطبق هذا التراجع في القوة الشرائية على

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

البيان	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
			متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)		
2014	5109.	0.636	3.496	(0.848)	4.931	(0.855)	(1.491)	
الربع الثاني	0108.	(1.305)	3.466	(0.874)	4.891	(0.814)	0.491	
الربع الثالث	110.1	11.92	3.516	1.461	4.960	1.422	(0.499)	
الربع الرابع	110.1	50.01	3.830	8.933	5.400	8.873	8.859	
الربع الأول	1110.	(0.028)	3.939	2.830	5.567	3.085	3.113	
الربع الثاني	111.0	0.853	3.876	(1.600)	5.469	(1.769)	(2.621)	
2015	111.3	0.879	3.937	(1.552)	5.559	(1.431)	(2.310)	
نيسان	110.8	(0.456)	3.864	(1.849)	5.450	(1.970)	(1.514)	
أيار	9110.	0.052	3.826	(0.967)	5.397	(0.969)	(1.021)	
حزيران								

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* يقيس معدل التضخم التبدل في القوة الشرائية للشيكل

¹⁶ تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقد، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار والتبدل في سعر صرف العملة. لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

صندوق 6: لماذا يتم استثناء الألماس من أرقام التجارة الخارجية في إسرائيل؟

من الملفت للنظر أنه كلما ذُكرت أرقام الاستيراد والتصدير من وإلى إسرائيل يتم إضافة استدراك قصير يقول أنّ هذه الأرقام تستثني الألماس. سوف نتناول في هذا الصندوق الأسباب وراء الاستثناء الدائم للتجارة بالألماس من أرقام التجارة الخارجية ونلقي نظرة سريعة على سوق الألماس العالمية.¹⁷

يمر الألماس بأربعة مراحل تصنيعية قبل وصوله إلى المستهلك النهائي: الاستكشاف والتنقيب، الفرز، القص والصقل، وأخيراً الصياغة. تبلغ كمية الألماس التي يتم استخراجها من باطن الأرض سنوياً نحو 125 مليون قيراط (25,000 كيلوغرام تقريباً)، ولكن أقل من 30% من هذه تتميز بنوعية عالية تؤهلها للصياغة وصناعة الحلّي، في حين يذهب الباقي للاستخدامات الصناعية. وتبلغ قيمة الألماس الخام (rough) الذي يتم استخراجها ما يعادل 15 مليار دولار، وترتفع هذه القيمة إلى 24 مليار للألماس بعد صقله، ثم إلى 71 مليار دولار بعد صياغته. وتستحوذ السوق الأمريكية على نحو نصف مبيعات الألماس في العالم، وتشتري اليابان 15%، ثم إيطاليا (5%) ودول الخليج العربي (2%).

هناك سبعة مراكز رئيسية في العالم تقوم بعمليات قص وصقل الألماس والتجارة به. وأهم هذه المراكز موجود في مدينة "سورات" (في الهند) حيث يتم صقل 90% من ألماس العالم، ومدينة "أنتويرب" (بلجيكا) حيث تتم التجارة بأكثر من نصف الألماس العالمي. ومن المراكز المهمة الأخرى نيويورك وتل أبيب، إلى جانب مراكز في تايلاند والصين وجنوب إفريقيا. ويتوفر في هذه المراكز عدد كبير من الورشات المتخصصة باستيراد الألماس الخام وإعادة تصديره بعد قصه وصقله، كما يتوفر فيها بورصات متخصصة ببيع وشراء الألماس الخام والمصقول.

جدول 1: واردات وصادرات إسرائيل من الألماس الخام والمصقول في العام 2014

(مليون دولار)

الميزان	الصادرات	الواردات	
961-	3,061	4,022	الألماس الخام
1,755	6,269	4,514	الألماس المصقول
794	9,330	8,536	المجموع

Source: <http://economy.gov.il/English/NewsRoom/PressReleases/Pages/DiamondIndustry2014.aspx>

تتجمع كافة الأعمال المرتبطة بصناعة الألماس والتجارة به في إسرائيل في أربعة عمارات شاهقة في "رامات جان" على حدود مدينة تل أبيب. ويقدر أنّ نحو 9% من قيمة الألماس المصقول في العالم في 2010 تم صقلها في إسرائيل (12% في 2007)، وأنّ نحو 20 ألف شخص يعملون بشكل مباشر في النشاطات المرتبطة بصناعة وتجارة الألماس. ويوضح الجدول 1 قيمة واردات وصادرات إسرائيل من الألماس الخام والمصقول في العام 2014.¹⁸

تؤكد المراجعة السريعة للأرقام في الجدول أنّ التجارة بالألماس في إسرائيل هي تجارة "ترانزيت" إلى حد بعيد. إذ في حين تبلغ الصادرات الإجمالية للألماس 9.3 مليار دولار، أو ما يعادل 13% من إجمالي الصادرات السلعية في إسرائيل في العام 2014، إلا أنّ صافي ميزان التجارة الخارجية بالألماس لا يزيد على 795 مليون دولار، أي على ما يقرب من 1% فقط من قيمة الصادرات السلعية. وهذا يفسر سبب استثناء قيمة الألماس عند تحليل أرقام التجارة الخارجية في إسرائيل. ليس فقط لأنّ الجزء الأعظم من التجارة بالألماس هو مجرد إعادة تصدير، ولكن أيضاً لأن استيراد وتصدير الألماس يرتبط بشكل وثيق بالتطورات الاقتصادية في البلدان التي تستورد الألماس من إسرائيل وبشكل هامشي فقط بالتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الإسرائيلي ذاته. بقي أن نذكر أنّ 38% من تصدير إسرائيل من الألماس المصقول ذهب في العام الماضي إلى الولايات المتحدة، و30% إلى الصين (هونغ كونغ) ونحو 8% إلى كل من بلجيكا وسويسرا.

شاركت صفاء سيف في تحرير هذا الصندوق

¹⁷ المعلومات عن صناعة الألماس العالمية مأخوذة من المصادر التالية:

World Diamond Council: The Diamond Industry Factsheet. <https://www.worlddiamondcouncil.org/download/resources/documents/Fact%20Sheet%20%28The%20Diamond%20Industry%29.pdf>
Bain & Co.: The Global Diamond Industry http://www.bain.com/Images/BAIN_REPORT_Global_diamond_industry_portrait_of_growth_PDF

¹⁸ المعلومات عن صناعة الألماس في إسرائيل مأخوذة من المصادر التالية:
The Israeli Diamond Industry: <http://www.israeldiamond.co.il/english/news.aspx?boneid=3024>
Ministry of Economy. Press Release: <http://economy.gov.il/English/NewsRoom/PressReleases/Pages/DiamondIndustry2014.aspx>
Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Diamond_industry_in_Israel

7- التجارة الخارجية

1-7 الميزان التجاري

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة واردات الخدمات من إسرائيل خلال الربع الثاني من عام 2015 نحو 35.8 مليون دولار، وهذا يشكل ارتفاعاً بنسبة 7.5% مقارنة مع الربع الأول من عام 2015، فيما كانت قيمة الواردات الخدمية متساوية في الربع الثاني من العامين 2014 و 2015. أما صادرات الخدمات إلى إسرائيل خلال الربع الثاني من عام 2015 فبلغت نحو 42.8 مليون دولار، ويشكل هذا ارتفاعاً بنحو 16.0% مقارنة مع الربع الأول من عام 2015، وانخفاضاً بنحو 9.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وهذا يعني أن ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل حقق فائض بنحو 7 مليون دولار في الربع الثاني²⁰.

هذه التطورات في الميزان السلعي وميزان الخدمات أدت ارتفاع العجز في الميزان التجاري بمقدار 12.4% في الربع الثاني مقارنة بالربع السابق عليه، وانخفاضه بنسبة 15.2% مقارنة في الربع المناظر 2014.

الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات وواردات فلسطين من السلع والخدمات. بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2015 حوالي 1,276 مليون دولار¹⁹. وارتفعت قيمة الواردات هذه بمقدار 13.5% في الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول من نفس العام، بينما انخفضت بمقدار 12.4% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014 (انظر جدول 1-7). أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2015 فبلغت نحو 247.1 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 17.0% مقارنة مع الربع الأول، وارتفاعاً بنسبة 3.0% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014. وعلى ذلك بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي حوالي 1,028.9 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2015 وهو ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 12.7% عن الربع الأول من عام 2015، وانخفاضاً بنسبة 15.5% عن الربع المناظر من عام 2014.

جدول 1-7: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة لعامي 2014، 2015

(مليون دولار)

المؤشر	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	إجمالي عام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015
واردات سلع	1,381.5	1,456.9	1,411.3	1,433.5	5,683.2	1,123.9	1,276.0
واردات خدمات*	34.5	35.8	37.9	42.0	150.2	33.3	35.8
صادرات سلع	226.5	239.9	224.4	253.0	943.7	211.2	247.1
صادرات خدمات*	48.7	47.4	47.1	47.6	190.7	36.9	42.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.

* تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

** بيانات عام 2015 هي بيانات أولية، وهي عرضة للتعديل.

¹⁹ الصادرات "المرصودة" والواردات "المرصودة" هي فقط التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (أي للاستيراد والتصدير المسجل مع إسرائيل)، وفي "البيانات الجمركية (أي للاستيراد والتصدير مع العالم الخارجي). إضافة إلى التجارة بالمواد الزراعية التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها. وأرقام التجارة المسجلة هنا هي على الأغلب أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية لتجارة الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل والخارج. من ناحية ثانية يتوجب الانتباه إلى أن أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية المذكورة هنا تختلف عن الأرقام المذكورة في الحسابات القومية، نظراً لأن الأرقام هنا تسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير، في حين تسجل أرقام الحسابات القومية تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. كذلك الحال مع أرقام استيراد وتصدير الخدمات. إذ يسجل الميزان التجاري فقط قيم الاستيراد والتصدير من إسرائيل، في حين تسجل الحسابات القومية التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

²⁰ انظر المراقب (عدد 36 بتاريخ أيار 2014) من أجل مراجعة لتطور التجارة بالخدمات بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.

7-2 ميزان المدفوعات

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 413.0 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 40.3 مليون دولار.

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات²¹، الذي أعدّه الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري في الربع الثاني 2015 (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج مع الخارج، وصافي التحويلات الجارية الخارجية) بلغ 372.7 مليون دولار بما يعادل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (انظر الجدول 7-2). ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 15.2% عن الربع السابق. ولقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته 1,352.7 مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بلغت قيمته 344.9 مليون. كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 624.9 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني* لأرباع عام 2014 والربع الثاني لعام 2015

(مليون دولار)

الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	**2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	
-1,342.5	-1,220.9	-5,483.2	-1,275.3	-1,398.9	-1,504.3	-1,304.7	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات***
-1,352.7	-1,218.6	-5,394.3	-1,284.1	-1,362.9	-1,462.7	-1,284.6	- صافي السلع
10.2	-2.3	-88.9	8.8	-36.0	-41.6	-20.1	- صافي الخدمات
344.9	331.8	1,381.3	339.0	349.1	354.7	338.5	2. ميزان الدخل
335.9	307.8	1,298.3	306.8	319.2	343.8	328.5	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
30.6	29.1	184.1	56.3	51.5	37.4	38.9	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
21.6	5.1	101.1	24.1	21.6	26.5	28.9	- الدخل المدفوع للخارج
624.9	565.7	2,715.4	742.0	803.5	598.2	571.7	3. ميزان تحويلات الجارية
232.0	206.0	1,113.0	328.7	392.8	205.4	186.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)
532.7	484.8	2,057.2	527.6	524.3	507.4	497.9	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
139.8	125.1	454.8	114.3	113.6	114.6	112.3	- تحويلات مدفوعة للخارج
-372.7	-323.4	-1,386.5	-194.3	-246.3	-551.4	-394.5	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
413.0	237.6	1,393.6	186.1	372.2	463.6	371.7	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
103.4	99.1	330.1	99.9	78.5	76.0	75.7	- صافي التحويلات الرأسمالية
309.6	138.5	1,063.5	86.2	293.7	387.6	296.0	- صافي الحساب المالي
-187.4	-27.8	156.1	38.5	48.2	18.6	50.8	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
62.8	-36.0	-55.3	16.1	-42.7	-110.4	81.7	- صافي استثمار الحافظة
408.3	186.0	949.9	75.5	365.8	441.0	67.6	- صافي الاستثمارات أخرى
25.9	16.3	12.8	-43.9	-77.6	38.4	95.9	- التغيير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع)
-40.3	85.8	-7.1	8.2	-125.9	87.8	22.8	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2015. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثاني 2015. * البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** بيانات عام 2014 هي تقديرات ربعيه سيتم تعديلها حين يتم إعداد البيانات السنوية في نهاية عام 2015.

*** أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

²¹ يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين: الميزان الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. يضاف إلى ذلك بند حساب السهو والخطأ الذي يوازن بين البندين السابقين.

3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 32.2% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون في الخارج" 1,245 مليون دولار أكثر من "استثمار" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه أن هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات، ولكنه يعود في معظمه على ودائع البنوك الفلسطينية في الخارج. وتوضح الأرقام التفصيلية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين تزيد على الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج بمقدار 2,040 مليون دولار تقريباً.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي في فلسطين حوالي 1,605 مليون دولار، استقطع الدين العام منها نسبة 66.9%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 30.0%.

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الثاني من العام 2015 نحو 5,917 مليون دولار. ولقد شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 5.9%، واستثمارات الحافظة 18.9%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 64.5%، في حين شكلت الأصول الاحتياطية 10.6%. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى في إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 74.4% (انظر الجدول 3-7).

في المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,672 مليون دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 51.1%، واستثمارات حافظة 14.5%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 34.4%. وعلى المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات

جدول 3-7: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين في نهاية الربع الثاني 2015

(مليون دولار)

الرصيد في نهاية الربع الثاني 2015	البند
5,917	مجموع الأصول
348	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1,120	استثمارات الحافظة في الخارج
3,819	الاستثمارات الأخرى في الخارج:
3,793	منها: عملة وودائع
630	الأصول الاحتياطية
4,672	مجموع الخصوم
2,388	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
679	استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين
1,605	الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين
1,245	صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2015

صندوق 7: تكاليف دون مكاسب لفلسطين: تجديد اتفاق التجارة الحرة بين كندا وإسرائيل

جددت إسرائيل وكندا مؤخراً اتفاقية التجارة الحرة بينهما. ولقد لعبت الاتفاقية القديمة، التي تم توقيعها في العام 1997، دوراً مهماً في تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، إذ ارتفعت قيمة هذا التبادل من نصف مليون دولار في نهاية التسعينيات من القرن الماضي إلى 1.6 مليار دولار في العام 2014.²²

تسعى اتفاقية التجارة الحرة الجديدة إلى تعميق أواصر التعاون التجاري بين إسرائيل وكندا. وتشتمل على تقليص التعرفة الجمركية على صادرات إسرائيل الزراعية، مثل الحبوب والسمك والنبيبذ إلى كندا. بالمقابل تعهدت إسرائيل بإعفاء بعض الواردات من كندا من التعرفة الجمركية. وتتضمن هذه منتجات الأفران (المخابز)، والجلوكوز، والتوت البري وبعض أنواع السمك والبهارات والفاكهة والخضروات المعلبة. كما وضعت الاتفاقية كميات كوتا معفاة من الجمارك على بعض المنتجات الإسرائيلية مثل البطاطا والبصل والخضروات المجمدة والفواكه المجففة.

يجدر التنويه أنّ اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وكندا تسري أوتوماتيكياً على الأراضي الفلسطينية أيضاً. ذلك لأنّ كندا اختارت، مثل الولايات المتحدة، وعلى عكس عدد كبير من الدول الأخرى، اعتبار الأراضي الفلسطينية بمثابة "غلاف جمركي" داخل الاقتصاد الإسرائيلي. وعلى ذلك قامت في العام 1998 بتوقيع مذكرة تفاهم "تمدد" فيها اتفاق التجارة الحرة الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، عوضاً عن أن تقوم بتوقيع اتفاق تجاري مستقل كما فعلت الدول الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي. ومن المؤكّد أنّ الأراضي الفلسطينية تتحمل "تكاليف" اتفاقيات التجارة الحرة الإسرائيلية دون أن تستفيد كثيراً من مكاسب هذه الاتفاقيات. إذ نادراً ما يتاح للطرف الفلسطيني الاستفادة من فرص التصدير المعفى من التعرفة الجمركية إلى شركاء إسرائيل التجاريين، في حين تظل الأسواق الفلسطينية مفتوحة أمام تدفق منتجاتهم. ولقد بلغت قيمة واردات الأراضي الفلسطينية السلعية "المرصودة" من كندا في العام 2013 نحو 2.6 مليون دولار، في حين لم تتجاوز قيمة صادرات فلسطين إلى كندا 1 مليون دولار.²³

²² <http://www.haaretz.com/business/premium-1.667327>

²³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2014). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات - 2013.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000 - 2014

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 ^d
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)															
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,421	4,550
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719	2,790
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,702	1,760
سوق العمل															
- عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885	917
- نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6	45.8
- معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	26.9
الضفة الغربية	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6	17.7
قطاع غزة	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9
الحسابات القومية ^a															
- الناتج المحلي إجمالي (مليون دولار)	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,476.0	12,765.8
الإنتاج الأسي	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,522.5	11,599.0
الإنتاج الحكومي	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,381.7	3,578.3
إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	153.8	170.8	180.2	195.8	174.9	194.6	208.5	251.9	339.9	351.4	378.7	403.4	464.9	540.1	674.8
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,707.3	2,375.1
الناتج المحلي للفرد (دولار)															
بالأسعار الجارية	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,973.4
بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,734.6
التجارة الخارجية ^b (مليون دولار)															
الصادرات السلعية	712.8	526.1	410.2	452.1	525.3	581.7	629.8	903.6	974.9	929.4	1,110.0	1,492.5	1,547.9	1,756.1	2,018.7
الواردات السلعية	2,526.2	2,269.9	1,859.7	2,229.3	2,850.3	3,231.6	3,328.7	3,803.2	4,145.4	4,365.7	4,613.4	5,100.6	5,574.7	6,053.0	7,071.0
صافي الميزان السلعي	(1,813.4)	(1,743.8)	(1,449.5)	(1,777.2)	(2,325.0)	(2,649.9)	(2,698.9)	(2,899.6)	(3,170.5)	(3,436.3)	(3,503.4)	(3,608.1)	(4,026.8)	(4,296.9)	(5,052.3)
الصادرات الخدمية	172.2	89.8	67.6	63.0	71.5	141.6	106.5	162.7	190.1	203.9	257.3	306.9	323.2	315.7	279.3
الواردات الخدمية	369.2	426.3	373.9	287.1	287.1	342.3	354.7	480.9	499.9	577.5	650.9	622.6	725.2	751.0	710.1
صافي الميزان الخدمي	(197.0)	(336.5)	(306.3)	(224.1)	(215.6)	(200.7)	(248.2)	(318.2)	(309.8)	(373.6)	(393.6)	(315.7)	(402.0)	(435.3)	(430.8)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 ^d
الحساب الجاري		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)	(1,387)
أسعار الصرف والتضخم															
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85	3.611	3.577
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43	5.093	5.046
معدل التضخم (%) ^e	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.725	1.733
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)															
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.	1,900	2,176	2,240	2,320	2,787
التنفقات الجارية	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,961	3,047	3,250	3,438
التنفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211	168	164
فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)	(931)	(651)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358	1,233
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)	259	418
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	61,73	1,883	2,213	2,483	2,376	2,422
القطاع المصرفي (مليون دولار)															
موجودات/مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799	11,191	11,822
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,360	1,467
الودائع لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,304	8,935
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480	4,896

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

a. هذه الأرقام هي بالأسعار الجارية من سلسلة الجداول المعدلة التي أصدرها مركز الإحصاء في 2015 (من أجل المعلومات عن هذا التعديل انظر الصندوق 2 في المراقب عدد 38).

b. أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.

c. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة مع متوسطها في السنة السابقة.

d. أرقام 2014 هي بيانات أولية عرضة للتقحيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

